

**ما أعرّبهُ الخليل**

**من القرآن الكريم في كتاب سيبويه**

**د. عبد العزيز بن إبراهيم الدباسي**



### مقدمة البحث:

إن من يقلب ناظريه في كتاب سيبويه ليلاحظ كثرة ورود اسم الخليل بن أحمد - رحمه الله - في شياء؛ إذ كان سيبويه - عليه رحمة الله - شديد الاحتفاء بشيخه الجليل الذي أنزله منزلة لم يبلغها أحد من شيوخه الآخرين، ولا عجب في ذلك، فالخليل هو العالم الزاهد المتقن المدقق الذي بهر الألباب بعلمه وذكائه وفهمه.

ولقد كان الخليل بن أحمد يقبل على سيبويه لما أحس فيه من أمارات الذكاء، وعلامات النبوغ، فكان يؤثره بنفائس كثيرة، ولهذا أثر عنه قوله لسيبويه إذا ما أقبل عليه: "مرحباً بزائر لا يمل"، قال راوي هذا الأثر: "ولم يكن يقولها لأحد غيره"<sup>(١)</sup>.

ولمكانة الخليل الكبيرة في نفس سيبويه كان هذا التلميذ حريصاً على نقل ما كان يدور بينه وبين أستاذة من المناقشات والمدارسات، وكان من جملة ما نقله عنه أعاريبه لبعض الآيات القرآنية، وتعد تلك الأعاريب أصح ما يعزى إلى الخليل؛ لما يأتي من أمور:

أولاً: ما سبق ذكره من شدة ملازمة سيبويه للخليل، وشدة إعجاب الخليل به، وإيشاره له على غيره، فهذه الأعاريب أخذها سيبويه عن الخليل مشافهة، وهذا ما يجعلها في الذروة من حيث الصحة.

(١) ينظر: بغية الوعاة: ٢٢٩/٢.

ثانياً: أن سيبويه قد حاز قصب السبق في الأمانة وفي الفهم والفتنة، وهذه الأمور تجعل الباحث شديد الاطمئنان لما ينقله عن الخليل.

ثالثاً: أن مؤلفات الخليل لم تسلم من عوادي الزمان إذ لم يصلنا منها شيء قطعي النسبة له، فأهم تلك المؤلفات المنسوبة إليه وهو كتاب (العين)، في نسبته له خلاف طويل، وقد نفى عدد من العلماء نسبة له؛ لما تضمنه من الأخطاء التي ينزعه من هو أقل شأناً من الخليل عن الواقع فيها، فضلاً عن الخليل نفسه، وهذا ما جعلني لا أعمل عليه في هذا البحث<sup>(١)</sup>، وإنما أكتفي بالإشارة إليه إذا كان قد تطرق إلى الحديث عن المسألة المدروسة.

ولما سبق عرضه آنفاً فقد أثرت أن يكون هذا البحث قائماً على جمع ما أعرىه الخليل من القرآن الكريم في كتاب سيبويه، ومن وجهة نظري أن هذا البحث يكتسب أهميته من الأمرين الآتيين:

(١) وأما كتاب (الجمل في النحو) المنسوب له فهو قطعاً ليس من تأليفه، حتى إن محققه د. فخر الدين قباعة قد شكك في هذه النسبة؛ وقد حرق الكتاب أيضاً الدكتور فائز فارس الذي أكد بأدلة قطعية أن الكتاب ليس من تأليف الخليل بن أحمد، من تلك الأدلة أن مؤلف الكتاب كان ينقل عن أناس ولدوا بعد وفاة الخليل بعقود، ورجح المحقق أن اسم الكتاب هو (المحل) لأبي بكر بن شقيق البغدادي. ينظر: الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل: ١٠، المجل: ٥، ٢١.

وأما المنظومة النحوية التي نسبت إلى الخليل فهي مع كون نسبتها إليه فيها نظر فإنها خالية من الأعارات.

- أن الخليل على جلاله قدره لم يُفرد - بحسب ما اطلعت عليه - ببحث مستقل يتناول ما أعرى من القرآن بالدراسة، لكن هناك كتابين تجدر الإشارة إليهما؛ لأنه قد يظن بعض القراء أن لهما صلة وشيعة بهذا الموضوع:

أحدهما: (آيات التزيل فيما رواه سيبويه عن الخليل) للدكتور هادي حسن حمودي، وهذا الكتاب يقوم على نظرية افترضها الباحث، وهي أن كتاب سيبويه إنما هو للخليل بن أحمد لا لسيبويه، ولا يعدو أن يكون سيبويه ناقلاً وراواياً لذلك الكتاب<sup>(١)</sup>، ولا يخفى أن مثل هذه النظرية لا تثبت تحت النظر الصحيح، بل إنها لا تقوم على حجة أو برهان وإنما على تخرصات وأوهام.

وبناء على ذلك فإن الباحث في هذا الكتاب قد جمع أعاريب جميع ما في الكتاب، سواء مما أعرى سيبويه نفسه، أو عزاه إلى شيخه الخليل، وقد عزا الباحث كل تلك الإعرابات إلى الخليل وحده، ولم يفرق بين ما نص عليه سيبويه من أنه للخليل، وما هو لسيبويه نفسه؛ لأن (الكتاب) - كما يرى - للخليل، وليس لسيبويه، وإضافة إلى ذلك فقد اكتفى الباحث بجمع الآيات، وذكر نص الكتاب فيها مع تحرير الآيات والشواهد، ولم يتناول تلك الأعاريب بالدراسة والمناقشة. الآخر: (بواكير التفسير القرآني عند الخليل بن أحمد الفراهيدي) للدكتور هادي عطيه مطر الهلالي، ومدار حديث الباحث في هذا

(١) ينظر: آيات التزيل: ١١.

**الكتاب فيما فسره الخليل من القرآن الكريم، فهو يقوم على التفسير اللغوي المحسن، لا على الإعراب والتوجيه النحوي.**

**٢ - معرفة الأثر الذي تركه الخليل في غيره من المعربين ممن تابعه في القول بالإعراب الذي قال به .**

وبعد، فإن هذين السببين قد دفعاني إلى جمع أعاريب الخليل بن أحمد للقرآن الكريم من خلال ما نقله عنه تلميذه الملازم له سيبويه، مع دراسة تلك الأعاريب، وذكر أقوال العلماء الآخرين فيها، وترجيح ما يتبيّن لي رجحانه.

### ترجمة موجزة للخليل بن أحمد الفراهيدى<sup>(١)</sup>:

هو الخليل بن أحمد الفراهيدى، وفراهيدى نسبة إلى فراهيد بن مالك بن فهم بن مالك بن نصر، وهو بطن من بطون قبيلة الأزد القبيلة العربية كثيرة البطون واسعة الانتشار.

وذهب ياقوت الحموي إلى أن الخليل بن أحمد ليس عربي الأصل والأرومة، وإنما ينتمي إلى أصل فارسي، واحتج لذلك بأنه لم يزد أحد من العلماء في نسبة أكثر من الخليل بن أحمد، ولو كان عربياً لم يخف ذلك على الأئمة<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذه الحجة التي اتكأ عليها ياقوت واهية جداً؛ لأن معظم الذين ترجموا للخليل بن أحمد من المتقدمين والمتاخرين ذكرروا اسمه ونسبه، فنصحوا على أنه ينتمي إلى الأزد، ومن أهم أولئك العلماء أبو الطيب اللفو<sup>(٣)</sup> والسيرافي<sup>(٤)</sup> والنديم<sup>(٥)</sup> والزبيدي<sup>(٦)</sup>، وكل هؤلاء العلماء سابقون لياقوت، وعليه فإنه يتبيّن ضعف ما ذهب إليه.

(١) تنظر ترجمة الخليل في المصادر الآتية: مراتب النحوين: ٥٤، أخبار النحوين: ٥٤، طبقات النحوين: ٤٧، المهرست: ٦٧، نزهة الألباء: ٤٥، وفيات الأعيان: ٢٤٤/٢، إنباه الرواية: ٣٤١/١، معجم الأدباء: ١٢٦٠/٢، سير أعلام النبلاء: ٤٢٩/٧، البلقة: ٧٩، بغية الوعاة: ٥٥٧/١.

(٢) ينظر: معجم الأدباء: ١٢٦٠/٢.

(٣) ينظر: مراتب النحوين: ٥٤.

(٤) ينظر: أخبار النحوين: ٥٤.

(٥) ينظر: المهرست: ٦٧.

(٦) ينظر: طبقات النحوين: ٤٧.

وقد أخذ الخليل العلم عن عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء،  
وعاصم الأحول.

وأخذ عنه سيبويه، والأصمسي، والنصر بن شمائل، ومؤرج  
السدوسى، وعلى الجهمي.

وفي سنة سبعين ومائة - وقيل: سنة خمس وسبعين ومائة - من  
الهجرة الشريفة انتقل الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى رحمة ربه،  
وكان عمره أربعًا وسبعين سنة.

وألف الخليل مؤلفات عدة، منها: كتاب الشواهد، وكتاب  
العروض، وكتاب الإيقاع والنقط والشكل.

الآيات التي أعرىها الخليل في كتاب سيبويه مرتبة على ترتيب  
المصحف

المسألة الأولى: نوع (ما) في قوله: «وَإِذَا أَخْذَ اللَّهُ مِنْكُمْ أَثْيَرْتَنَّ لَمَّا أَتَيْتُكُمْ  
مِنْ حِكْمَةٍ وَجِلْمَدَةٍ»<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: " وسائله عن قوله عز وجل: «وَإِذَا أَخْذَ اللَّهُ مِنْكُمْ أَثْيَرْتَنَّ لَمَّا  
أَتَيْتُكُمْ مِنْ حِكْمَةٍ وَجِلْمَدَةٍ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَلِّيٌّ لِمَا مَعَكُمْ لِتُقْسِمَنَّ بِهِ وَلَتُنَصَّرُنَّ إِلَيْهِ »  
فقال: (ما) هنا بمنزلة (الذي)، ودخلتها اللام كما دخلت على (إن)  
حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلن، واللام التي في (ما) كهذه التي في  
(إن)، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا<sup>(٢)</sup>.

(١) آل عمران: ٨١.

(٢) الكتاب: ١٠٧/٣

للنحوين اختلاف في نوع (ما) في (لما آتيتكم) من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِسْكِنَ النَّبِيِّنَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ حِكْمَةٍ وَجَعَلَهُ ثَمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَرِّفٌ لِمَا مَأْمَنْتُمْ لَكُمْ مِنْهُ يَوْمَ وَلَتَنْهَرُنَّهُ إِذَا قَرَرْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَأَشَهَدُوا وَإِنَّا مَعَكُمْ مِنَ الظَّاهِرِينَ﴾، وكان الخليل من أوائل من بين نوع (ما) في هذه الآية، وفيما يأتي عرض لأقوال النحوين عامة في المسألة:

القول الأول: أنها (ما) الموصولة، و(آتيتكم) صلتها، والعائد محذوف، والتقدير: آتيتكموه. وهو قول الخليل<sup>(١)</sup> وسيبوه<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup> ومكي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: أنها (ما) الشرطية، وهي في محل نصب ب(آتيتكم)، وقدمت لأن أدوات الشرط من الأدوات التي لها الصدارة في الكلام. وهو قول الكسائي<sup>(٥)</sup> والفراء<sup>(٦)</sup> والمازني<sup>(٧)</sup> والفارسي<sup>(٨)</sup> وابن جني<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب: ١٠٧/٣، إعراب القرآن للتحاس: ٣٩١/١، سر صناعة الإعراب: ٣٩٩/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢٢٨/٢، الدر المصنون: ١٥٣/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢٠٩/١، إعراب القرآن للتحاس: ٣٩١/١.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٦٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: ١/٣٩١، البحر المحيط: ٢٢٧/٢، الدر المصنون: ١٥٣/٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/٢٢٥.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٢٢٨/٢، الدر المصنون: ١٥٣/٢.

(٨) ينظر: الحجة: ٦٦/٢، الفريد: ٥٩٥/١، البحر المحيط: ٢٢٨/٢.

(٩) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٣٩٩.

وقد عُزِيَ هذا القول إلى الزجاج<sup>(١)</sup>، لكنه في (معاني القرآن وإعرابه) أجاز كلا الوجهين السابقين<sup>(٢)</sup>، كما أجازهما من المؤخرين الزمخشري<sup>(٣)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: أن (ما) في الآية زائدة. وهو قول ابن خالويه<sup>(٥)</sup>.

القول الرابع: أن (لَمَا) أصلها (لَمَّا) المشددة، وهي ظرف مضمن معنى الشرط. وعزا أبو حيان<sup>(٦)</sup> والسمين الحلبي هذا القول إلى الزجاج<sup>(٧)</sup>.

وعندي أن القول الذي جمع بين القول الأول والقول الثاني فأجازهما كليهما رأي جدير بالقبول؛ لوجاهة هذين الإعرابين وقوتهما، أما القول الثالث - وهو قول ابن خالويه - فإنه ضعيف؛ لأن فيه حملًا لشيء من القرآن على الزيادة مع إمكان حمله على غير ذلك دون ضعف، كما أن الأصل عدم الزيادة، فلا يلْجأ إلى القول بها إلا لحاجة ملحة، ولا حاجة هنا تدعو إلى الحكم عليها بالزيادة، فلزم ترك ذلك.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢٢٨/٣، الدر المصنون: ١٥٣/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/٤٣٦.

(٣) ينظر: الكشاف: ١/٤٤١.

(٤) ينظر: البيان: ١/٢٠٩.

(٥) إعراب القراءات السبع: ١/١١٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٣٢٩/٣.

(٧) ينظر: الدر المصنون: ٢/١٥٣.

**المسألة الثانية:** معنى (أن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: "وسأله عن قوله عز وجل: {وما يُشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون} ... وأهل المدينة يقولون: (أنها)، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: أئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً؛ أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون"<sup>(٢)</sup>.

ذكر النحويون أن هذه الآية من الآيات المشكلة في القرآن؛ لأنه لا يصح أن تحمل الآية على ظاهرها، فتجعل (أنها) مؤكدة، وتكون معمولة لـ(يُشْعِرُكُمْ)، لأنه لو كان ذلك لترتب عليه محذور في المفنى، وهو أن ذلك يكون عذراً لمن قال: إن أولئك القوم لن يؤمنوا بعد مجيء الآيات والمعجزات لهم، قال تعالى في الآية نفسها قبل هذا المقطع: ﴿وَقَسَمُوا بِاللَّهِ جُهَادًا أَنَّهُمْ لَيْتُمْ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْأَذِنُ عِنْ دُّنْهُ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، والأمر بخلاف ذلك؛ إذ الآية نزلت لتوبخ من قال بذلك<sup>(٣)</sup>.

ولما سبق ذكره فقد اجتهد النحويون والمفسرون في توجيه هذه الآية، ولهم في ذلك أقوال خمسة، هي:

(١) الأنعام: ١٠٩.

(٢) الكتاب: ١٢٣/٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيراي في: ٤/٤٢٢ بـ، التعليقة: ٢٢٥/٢، شرح الرمانى: ٢٤٦ (رسالة د/إبراهيم آل موسى)، الدر المصنون: ١٥٤/٢

القول الأول: أن (أن) ليست على معناها الأصلي، وهو التوكيد، وإنما هي بمعنى (العل)، وقد ورد عن العرب استعمالهم لها في هذا المعنى، ومن ذلك قولهم: أئْتَ السُّوقَ أَنْكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا؟ أي: لعلك تشتري، وعلى هذا يكون المعنى: وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. وهو قول الخليل<sup>(١)</sup> وسيبويه<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup> والنحاس<sup>(٤)</sup> ومكي<sup>(٥)</sup>، واختاره الزجاج<sup>(٦)</sup>، وعليه جماعة من المؤخرين<sup>(٧)</sup>، كما أجازه الفراء<sup>(٨)</sup> من الكوفيين، وقد عزاه السيرافي إلى الكسائي<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب: ١٢٢/٢، الأصول: ٢٧١/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٤٦، التعليقة: ٢٣٦/٢، الحجة: ٢٨٠/٢، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢٢٤ ب، (رسالة د/إبراهيم آل موسى)، إعراب القراءات السبع: ١٦٧/١.

(٢) عزاه إليه ابن أبي الربيع، وليس له نص صريح في ذلك، وقد يكون فهمه من سؤاله الخليل، وعدم اعترافه له، وعد ذلك تقريرا له، ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٧٦٢/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢/٢٨٥.

(٤) ينظر: إعراب القرآن: ٢/٩٠.

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١/٤٤٤.

(٦) ينظر: الدر المصنون: ٢/١٥٥، مغني اللبيب: ٣٣١.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٨، الفريد: ٢١١/٢، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/٤٤٣، الدر المصنون: ٣/١٥٤.

(٨) ينظر: معاني القرآن: ١/٢٥٠، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/٤ ب.

(٩) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/٤ ب.

وقد عزا السمين الحلبي<sup>(١)</sup> إلى الفارسي تضعيف هذا القول، مع أن الفارسي قد أجازه كما سيأتي.

القول الثاني: أن (أن) على بابها وهو التوكيد، و(لا) في (لا يؤمنون) زائدة، وعليه يكون المعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون. وهو قول الكسائي<sup>(٢)</sup> والفراء<sup>(٣)</sup>، وعزا ابن هشام هذا القول إلى الخليل<sup>(٤)</sup>، كما عزاه هو وابن أبي الريبع إلى الفارسي<sup>(٥)</sup>، وقد أخذ به ابن كثير من المفسرين المتأخرین<sup>(٦)</sup>.

القول الثالث: أن كلا القولين السابقين جائز وسائع، وهو قول الفارسي<sup>(٧)</sup> وأبي البركات الأنباري<sup>(٨)</sup>.

القول الرابع: أن (أن) على بابها، و(لا) ليست زائدة، ومعنى الآية: وما يدرِّيكم عدم إيمانهم، وهذا جواب لمن حكم عليهم بالكفر بالأيات، وبئس من إيمانهم<sup>(٩)</sup>. واختار هذا القول أبو حيَان<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الدر المصنون: ١٥٥/٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن: ٩٠/٢، البحر المحيط: ٦١٥/٤، الدر المصنون: ١٥٥/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢٥٠/١، حجة القراءات: ٢٦٦، البحر المحيط: ٦١٥/٤، الدر المصنون: ١٥٥/٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٣٢١.

(٥) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٧٦٤/٢، مغني اللبيب: ٣٢١.

(٦) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ١٥٧/٢.

(٧) ينظر: الحجة: ٢٨٠/٢.

(٨) ينظر: البيان: ٣٢٤/١.

(٩) القول بلا عزو في: التبيان: ٥٢١/٢، الفريد: ٢١٢/٢.

(١٠) ينظر: البحر المحيط: ٦١٥/٤.

القول الخامس: أن في الكلام حذفاً لجملة مع عاطفها، والتقدير:  
وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون، وهو قول لبعض  
النحوين<sup>(١)</sup>.

والقول الراجح من الأقوال السابقة هو القول الأول القائل بأن (أن)  
في الآية بمعنى (لعل)، يدل على ذلك ما يأتي:

١ - أن أبي بن كعب - رضي الله عنه - كان يقرؤها: {وما  
يُشَرِّكُمْ لِعْلَهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ}<sup>(٢)</sup>، ومن المعلوم أن القراءات يؤيد  
بعضها بعضاً.

٢ - أنه ورد عن العرب الكثيرون من الشواهد التي تدل على شیوع  
استعمال (أن) بمعنى (لعل)<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر السیرا في شواهد حكاها  
الكسائي عن العرب تدل على ذلك<sup>(٤)</sup>، ولا عجب في ذلك فحرروف  
المعاني كثيراً ما تأتي لمعانٍ أخرى غير معانيها الأصلية.  
وإضافة إلى ما سبق فإن في حملها على معناها الأصلي وهو  
التوكيد مانعاً معنواً كما سبق، فإذا تعذر حملها على معناها  
الأصلي ترجح القول القائل بأنها جاءت بمعنى (لعل).

(١) القول بلا عزو في: الدر المصنون: ١٥٦/٢.

(٢) ينظر: الفريد: ٢١١/٢، الدر المصنون: ١٥٥/٢.

(٣) ذكر السمين الحلبي شواهد كثيرة على مجيء (أن) بمعنى (لعل)، ينظر: الدر  
المصنون: ١٥٦/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/٢٢.

أما الأقوال الأخرى فعندي أنها أقوال مرجوحة؛ لأن فيها تكالفاً، سواء بتقدير محدوفات، أو بالحكم بالزيادة على شيء من القرآن الكريم مع إمكان حمله على غير ذلك دونما ضعف.

**المسألة الثالثة: إعراب (أَسْفَلَ) في قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾**

<sup>(١)</sup> **منكم**

قال سيبويه: "وسأله عن قوله: زيد أَسْفَلَ منك؟ فقال: هذا ظرف، كقوله عز وجل: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ كأنه قال: زيد في مكان أَسْفَلَ من مكانك".<sup>(٢)</sup>

ذكر سيبويه أنه سأله شيخه الخليل عن الناصب لـ(أَسْفَلَ) في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَتَمْ بِالْمُدْوَةِ الَّذِي أَوْهَمْ بِالْمُدْوَةِ الْقُصُوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾، فأجابه بأنه منصوب على الظرفية، وهو في الأصل نعت لمنعوت محدوف، حُذف المنعوت، وأقيم النعت مقامه في الإعراب، والتقدير: والركب مكاناً أَسْفَلَ منكم.<sup>(٣)</sup>

وقد أخذ بهذا التوجيه الذي ذهب إليه الخليل جميع من وقفت على إعرابه لهذه الكلمة من النحويين والمعربين، متقدميهم ومتأخريهم.<sup>(٤)</sup>

(١) الأنفال: ٤٢.

(٢) الكتاب: ٢٨٩/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٨٩/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١١٥/٤، ب، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٩٩٧ (رسالة د/إبراهيم آل موسى).

(٤) ينظر الكتب الآتية: معانٰ القرآن للفراء: ٤١١/١، معانٰ القرآن للأخفش: ٢٢٢/٢، معانٰ القرآن وإعرابه: ٤١٧/٢، إعراب القرآن: ١٨٨/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣١٤/١، كشف المشكلات: ٥٠٢/١، البيان: ٣٨٨/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٠٥/١، الدر المصنون: ٤٢٢/٣.

المسألة الرابعة: علة فتح همزة (أن) في قوله عز وجل: **﴿فَأَنْ لَهُنَّارَ جَهَنَّمَ خَلِدًا فِيهَا﴾**<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: "ومما جاء مبدلاً من هذا الباب: **﴿أَيُعِدُكُمُ اللَّهُ لَا يَأْتُمْ وَكُثُرٌ تُرْبَابًا وَعَظَمَتْ أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾**<sup>(٢)</sup>، فـكـأنـه على: أـيـعدـكـمـ أـنـكـمـ مـخـرـجـونـ إـذـا مـتـمـ... وـزـعـمـ الخـلـيلـ أـنـ مـثـلـ ذـلـكـ قـوـلـهـ تـبـارـكـ وـتـعـالـىـ: **﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحْكَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَأَنْ لَهُنَّارَ جَهَنَّمَ﴾**<sup>(٣)</sup>.

تعددت توجيهات النحويين والمعربين لفتح همزة (أن) الثانية في قوله تعالى: **﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحْكَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَأَنْ لَهُنَّارَ جَهَنَّمَ خَلِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخَرْزُ الْعَظِيمُ﴾**، وقد نقل سيبويه قول الخليل في هذه المسألة، وفيما يأتي عرض لقوله مع أقوال غيره من النحويين:

القول الأول: أن (أن) فتحت في الآية؛ لأنها بدل من (أن) الأولى (أنه من يحادد). وهو قول الخليل<sup>(٤)</sup> وسيبوه<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: أنها فتحت؛ لأنها وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع، وهو مبتدأ محذوف خبره. وهو قول الأخفش<sup>(٦)</sup>

(١) التوبية: ٦٣.

(٢) المؤمنون: ٢٥.

(٣) الكتاب: ١٢٢/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٢٢/٢، إعراب القرآن: ٢٢٤/٢، وقد ضعف السمين الحلبي نسبة هذا القول إلى سيبويه، ينظر: الدر المصنون: ٤٧٩/٣.

(٥) ينظر: الانتصار: ١٨٨، إعراب القرآن: ٢٢٤/٢، المسائل البصريات: ٦٧٥/١، مشكل إعراب القرآن: ٢٢٢/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن: ٢٢٤/٢.

والزمخشري<sup>(١)</sup> وأبي حيان<sup>(٢)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، وأجاز هذا القول السيراري<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: أنها فتحت؛ لأنها كررت توكيداً لـ (أن) الأولى. وهو قول الجرمي<sup>(٥)</sup> والمبرد<sup>(٦)</sup> والزجاج<sup>(٧)</sup> وابن يعيش<sup>(٨)</sup>، وأجازه أيضاً السيراري<sup>(٩)</sup>.

القول الرابع: أنها فتحت؛ لأنها وما دخلت عليه في تأويل مصدر جاء خبراً لمبدأ محنوف. وهو قول الأخفش الأصغر<sup>(١٠)</sup> وابن الناظم<sup>(١١)</sup>. والذي يظهر لي أن القول الراجح في هذه المسألة هو القول الأول ثم القول الثالث؛ لبعدهما عن التكلف، وقوتهما في المعنى، كما أنهما لا يحتاجان إلى تقدير، خلافاً للقولين الآخرين.

(١) ينظر: الكشاف: ١٩٩/٢، البحر المحيط: ٤٥١/٥، الدر المصنون: ٤٨٠/٣.

(٢) ينظر البحر المحيط: ٤٥١/٥.

(٣) ينظر: الدر المصنون: ٤٨٠/٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٩/٤ ب.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢٥٦/٢، المسائل البصريةات: ٦٧٢/١، مشكل إعراب القرآن: ٣٢٢/١.

(٦) ينظر: المقتضب: ٢٥٦/٢، الانتصار: ١٨٩، إعراب القرآن: ٢٢٤/٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٥٩/٢.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٦٨/٢.

(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٩/٤ ب.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن: ٢٢٥/٢، مشكل إعراب القرآن: ١، البيان: ٤٠٢/١.

(١١) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٢٠.

**المسألة الخامسة: إعراب لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى**

بِإِلَهٍۚ﴾<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: "و﴿كَفَى بِإِلَهٍ شَهِيدًا يَبْيَنُ وَيَتَحَمَّلُ﴾ إنما هي: كفى الله، ولكنك لما أدخلت الباء عملت... وهذا قول الخليل رحمه الله"<sup>(٢)</sup>. للنحوين مذهبان في فاعل الفعل (كفى) واعتراض لفظ الجلالة (الله) في نحو قوله سبحانه: ﴿قُلْ كَفَى بِإِلَهٍ شَهِيدًا يَبْيَنُ وَيَتَحَمَّلُ﴾ وفيما يأتي عرض لذينك القولين:

الأول: أن الباء الداخلة على لفظ الجلالة حرف جر زائد عمل الجر في اللفظ، أما محله فهو رفع؛ لأنه فاعل لـ(كفى)، والتقدير: كفى الله، وهو قول جمهور النحوين كالخليل<sup>(٣)</sup> وسيبوه<sup>(٤)</sup> والزجاج<sup>(٥)</sup> وأبن جنى<sup>(٦)</sup> وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

القول الثاني: أن فاعل (كفى) مصدر محدود، والجار والمجرور (بالله) متعلق بهذا المصدر، والتقدير: كفى كفايتها أو اكتفائی بالله، فحذف لدلالة الفعل (كفى) عليه. وهو قول ابن السراج<sup>(٨)</sup>.

(١) الإسراء: ٩٦.

(٢) الكتاب: ٩٢/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٩٢/١، شرح كتاب سيبويه للسيراي في: ١٩٩/١ ب.

(٤) ينظر: الأصول: ٢٦٠/٢، سر الصناعة: ١٤٢/١ .

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٦١/٣ .

(٦) ينظر: سر الصناعة: ١٤٢/١ .

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيراي في: ١٩٩/١ ب، مشكل إعراب القرآن: ٤٣٥ ، كشف المشكلات: ٧٣٣/٢ ، الفريد: ٢٠١/٣ ، شرح التسهيل للمرادي: ٦٤٣ ،

شرح ألفية ابن مالك للأندلسبي: ١٨٣/٣ ، التصریح: ٨٩/٢ .

(٨) ينظر: الأصول: ٢٦٠/٢ ، سر الصناعة: ١٤٢/١ .

ضعف ابن جني هذا القول بأن المحذوف مصدر، وهو الاكتفاء،  
ولا يصح حذف الموصول وإبقاء صلته<sup>(١)</sup>.

وعندي أن القول الأول هو القول الراجح؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير  
محذوفي، كما أن مجيء الفاعل مجروراً بحرف جر زائد ليس بدعاً  
ولا شاداً، فها هو ذا فاعل فعل التعجب (أفْوْل) فإنه هو الاسم المجرور  
بالياء الزائدة بعده<sup>(٢)</sup>، أما القول الآخر فسمة التكاليف فيه ظاهرة، لو  
لم يكن فيه ما يضعفه، فكيف وفيه هذا المأخذ الذي أخذه ابن جني  
عليه.

المسألة السادسة إعراب (بكرة) في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَرْفُهُمْ فِيهَا بَكْرَةً  
وَعَشِيَّاً﴾<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: " وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول: آتيك اليوم غُدوةً  
وبكراً، تجعلهما بمنزلة ضحوة، وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق  
به من العرب يقول: آتيك بكرةً، وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده،  
ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَلَمْ يَرْفُهُمْ فِيهَا بَكْرَةً وَعَشِيَّاً﴾ . هذا قول  
الخليل"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: سر الصناعة: ١٤٢/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٦٤٣، شرح ألفية ابن مالك للأندلسى: ١٨٢/٢،  
التصريح: ٨٩/٢.

(٣) مريم: ٦٢.

(٤) الكتاب: ٢٩٤/٢.

ذكر سيبويه أن الخليل يجيز أن يقال: آتيك اليوم غدوة وبكرة، تجعلهما منوتين، ويفهم من ذلك أنهما منصوبان على الظرفية، وهذا ما لمحه السيرافي<sup>(١)</sup> وابن خروف<sup>(٢)</sup> في كلام سيبويه الذي حكاه عن شيخه، الذي حمل الخليل على ذلك (بكرة) في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَمْ يَرْفَعُوهُنَّ فِيهَا بَكْرَةً وَعَشِيشًا﴾.

وببناء على ذلك يستبط أن الخليل يرى أن (بكرة) في الآية منصوبية على الظرفية، وقد قال بهذا القول كل من وقفت على إعرابه لهذه الكلمة، مع قلة المعربين الذين تعرضوا لذلك<sup>(٣)</sup>، فلم يشا أكثرهم الإشارة إليه أصلًا لوضوحه.

**المسألة السابعة: العلة في مجيء ما لا يعقل في بعض الآيات منزلة منزلة منْ يعقل.**

قال سيبويه: "وأما: ﴿كُلُّ فِي فَلَّكِ يَسْبَحُونَ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿بَتَّأْيَهَا النَّمَلُ أَذْخُلُوا مَسَكِكَتُكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> فرَأَعَمَ أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذَكَرُهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثَ عنه كما ثُحِّدَتْ عن الأناسي، وكذلك ﴿فِي فَلَّكِ يَسْبَحُونَ﴾ لأنها جعلت - في

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/٢٧ـ١ـ٢.

(٢) تتفق الألباب: ٢٧٤

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/٢٢٧، إعراب القرآن: ٣/٢٢، البحر المحيط: ٧/٢٨١.

(٤) الأنبياء: ٢٢.

(٥) يوسف: ٤.

(٦) النمل: ١٨.

طاعتها وفي أنه لا ينفي لأحد أن يقول: مُطربنا بنؤه كذا، ولا ينفي لأحد أن يعبد شيئاً منها - بمنزلة ما يعقل من المخلوقين ويُبصر الأمور<sup>(١)</sup>.

ورد في القرآن الكريم بعض الآيات التي فيها حديث عن أشياء لا يعقل، واستعمل لها ما يستعمل للعقلاء، وقد أشكل ذلك على سيبويه، ففرغ إلى شيخه الخليل يسأله عن تلك الآيات، وهي: قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ الْأَيَّلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ كُلَّ فِلَكٍ يَسْبُحُونَ﴾، وقوله عز وجل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَنْتَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿قَاتَ نَمَلَةٌ يَكَانُهَا أَنْتَلُ أَذْخَلُوا مَسْكَنَكُمْ لَا يَعْطِمُنَّكُمْ مُلْتَمِسٌ وَمُؤْمِدٌ وَمُنْزَلٌ لَا يَنْعُرُونَ﴾ فأجابه الخليل بأن ما لا يعقل في هذه الآيات نزل منزلة ما يعقل ويسمع: بسبب أنه ذكر له أوصاف تختص بالعقلاء، ففي الآية الأولى لما أطاعت تلك المخلوقات - وهي الشمس والقمر والليل والنهر - خالقها جعلت كمن يعقل، وفي الآية الثانية لما سجدت الشمس والقمر والكواكب كانت كمن يعقل، فعوملت معاملته، وفي الآية الثالثة لما تحدثت تلك النملة مع باقي النمل بحديث العلاء نزلن منزلتهم<sup>(٢)</sup>.

وقد وافق النحويون والمغاربة ممن وقفت على تحريرهم لهذه الآية الخليل في هذا التوجيه<sup>(٣)</sup>، وعزا النحاس هذه التوجيهات إلى الخليل وسيبويه<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب: ٤٧/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٧/٢، إعراب القرآن: ٢١٢/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرا في: ١٢٨/٦ (مطبوع).

(٣) ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن للفراء: ٢٥/٢، معاني القرآن للأخفش: ٣٦١/٢، معاني القرآن وإعرابه: ٩١/٣، ٢٩١، إعراب القرآن: ٢١٢/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٧٨/١، الكشاف: ٣٠٢/٢، أسمالي ابن الشجري: ٢٠٢/١، البيان: ٣٣/٢، الفريد: ٤٨٦، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢٦٩/١، الدر المصون: ١٥٣/٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن: ٢١٣/٢.

وقد ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى أن العرب قد تستعمل لما لا يعقل ما تستعمله للعقلاء، وأطلق القول في ذلك، ولم يذكر له علة كما فعل الخليل، وأورد شواهد على ذلك من الشعر وبعض الآيات، منها الآيات السابقة<sup>(١)</sup>.

وعليه فقد يكون أبو عبيدة يجيز ذلك دون تقييد؛ لأن العرب قد استعملته، خلافاً لغيره من النحويين الذين يظهر من رأيهم في المسألة أنهم يقتصرن على المسموع، ويبحثون عن تعليل لما ورد من ذلك المسموع بعيده إلى الحكم النحوي الرئيس في المسألة.

المسألة الثامنة: علة فتح همزة (إن) في قراءة من قرأ: {وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون}.

قال سيبويه: "سألت الخليل عن قوله جل ذكره: {وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون}"<sup>(٢)</sup> فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: لأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون<sup>(٣)</sup>.

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بن العلاء من السبعة بفتح همزة (إن) في قوله تعالى: {وَلَمْ يَلِدْهُ أَمْكُمْ أَمْةً وَلَمْ يَجِدْهُ أَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ}<sup>(٤)</sup>، وقد سأله سيبويه شيخه عن توجيهه هذه القراءة فأجابه عن ذلك، ولم يقتصر النحويون على ما ذهب إليه الخليل، وإنما زادوا توجيهات

(١) ينظر: مجاز القرآن: ٢٨/٢.

(٢) المؤمنون: ٥٢.

(٣) الكتاب: ١٢٦/٢.

(٤) وينظر: السبعة: ٤٤٦، الكشف عن وجوه القراءات: ١٢٩/٢، الإيقاع: ٧٠٨/٢.

أخرى، وفيما يأتي إيراد لأقوال النحويين والمغربين في علة فتح همزة (إن) في هذه القراءة:

القول الأول: أن هناك لاماً محنوفة قبل (إن)، والتقدير: لأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. وهو قول الخليل<sup>(١)</sup>، وعزمي إلى سيبويه<sup>(٢)</sup>، كما عزمي إلى البصريين<sup>(٣)</sup>، وأخذ به جماعة، منهم مكي ابن أبي طالب<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup> والباقولي<sup>(٦)</sup> وأبو حيأن<sup>(٧)</sup>، وأجازه ابن خالويه<sup>(٨)</sup>.

القول الثاني: أن (إن) وما دخلت عليه معطوفة على (ما تعلمون)، والتقدير: إني بما تعلمون عليم وبأن هذه أمتكم أمة واحدة<sup>(٩)</sup>. وهو قول الكسائي<sup>(١٠)</sup> وأحد قولي الفراء<sup>(١١)</sup>، واختاره ابن خروف من المتأخرین<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب: ١٢٦/٢، الأصول: ٢٧١/١، شرح كتاب سيبويه للسيراي في: بـ، التعليقة: ٢٣٩/٢، الحجة: ٢٩٧/٥، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢٦٦ رسالة د إبراهيم آل موسى)، حجة القراءات: ٤٨٨، شرح عيون كتاب سيبويه: ١٨٨.

(٢) ينظر: الحجة: ٢٩٧/٥.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ١١٦/٢.

(٤) ينظر: الكشف: ١٢٩/٢.

(٥) ينظر: الكشاف: ٣٤/٢.

(٦) ينظر: كشف المشكلات: ٩٢٩/٢.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٥٦٦/٧.

(٨) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٩١/٢.

(٩) القول بلا عزو في: التبيان: ٩٥٦/٢، الفريد: ٥٦٩/٣، الدر المصنون: ١٩١/٥.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن: ١١٦/٣، البيان: ١٨٦/٢.

(١١) ينظر: معانى القرآن: ٢٣٧/٢، إعراب القرآن: ١١٦/٣.

(١٢) ينظر: تقييح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ٢١٨.

القول الثالث: أن في الكلام حذفاً، والتقدير: واعلموا أن هذه أمتكم أمّة واحدة<sup>(١)</sup>. وهو القول الآخر من قولي الفراء<sup>(٢)</sup>، وأجازه ابن خالويه<sup>(٣)</sup> من المتقدمين، وابن طاهر<sup>(٤)</sup> من المتأخرين.

ويترجح عندي القول الأول، ثم يليه القول الثاني، أما القول الثالث فهو مرجوح؛ للجوئه إلى تقدير جملة ممحوقة، مع أنني لا أرى مسوغاً لذلك لا من جهة المعنى ولا من جهة الصناعة النحوية؛ بدليل أن أصحاب القول الأول والثاني لم يلحوظوا إلى القول بالحذف؛ لأنهم رأوا أن الآية مستقيمة معنى وصناعة من غير حاجة إلى تقدير ممحوظ.

**المسألة التاسعة: الجازم لـ(يضاعف) في قوله سبحانه: ﴿يُضَعِّفُ لَهُ الْمَذَاجِرُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(٥)</sup>**

قال سيبويه: "وسأله عن قوله جل وعز: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً﴾<sup>(٦)</sup> يُضَعِّفُ لَهُ الْمَذَاجِرُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ، فقال: هذا كال الأول؛ لأن مضاعفة العذاب هو لُقُبُّ الآثم"<sup>(٧)</sup>.

ذكر سيبويه أنه سأله شيخه الخليل عن سبب جزم الفعل (يضاعف) في قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَتَغَيَّرُونَ مَعَ أَقْوَإِلَهَاهُمْ أَخْرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفَسَ

(١) القول بلا عزو في: البيان: ٩٥٦/٢، الفريد: ٥٦٩/٢، الدر المصنون: ١٩١/٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٢٢٧/٢، إعراب القرآن: ١١٦/٣، البيان: ١٨٦/٢.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٩١/٢.

(٤) ينظر: تقييح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ٢١٨.

(٥) الفرقان: ٦٨.

(٦) الكتاب: ٨٧/٢.

الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ أَلَا يَأْتِيَنَّهُ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ﴿٦﴾ يُضَعِّفُ لَهُ الْمَذَاجِبُ يَوْمَ  
الْقِيَمَةِ وَيَعْلَمُ فِيهِ مَهَاجِنَّا ﴾) فأخبره الخليل بأن (يضعف) جزم؛ لأنه بدل من  
الفعل (يلق) الذي جزم لمجيئه جواباً للشرط، فلقي الأثام هو مضاعفة  
العذاب<sup>(١)</sup>.

وقد وافق الخليل جميع من وقفت على آرائهم من النحويين  
ومفسرينه في هذا التوجيه الإعرابي للأية<sup>(٢)</sup>.

#### المسألة العاشرة: أصل (ويكان)

قال سيبويه: "سألتُ الخليل - رحمه الله تعالى - عن قوله:  
﴿وَيَكَانُ لَهُ لَا يُفْلِحُ﴾<sup>(٣)</sup>، وعن قوله تعالى جده: و﴿وَيَكَانُكَ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> فزعم أنها  
(وي) مفصولة من (كأن)، والمعنى: وقع على أن القوم انتبهوا،  
فتكلموا على قدر علمهم، أو تبهوا فقيل لهم: أما يُشْبِهُ أن يكون هذا  
عندكم هكذا<sup>(٥)</sup>.

اختلف النحويون في أصل (ويكان) على أقوال، وكان الخليل من  
أوائل من تعرض لهذه المسألة إذ سأله عنها سيبويه كما في نصه

(١) ينظر: الكتاب: ٨٧/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرا في: ١٢٤٤/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٤، ٧٦/٤، إعراب القرآن: ١٦٨/٣، الحجة: ٢٥٠/٥، إعراب  
القراءات السبع: ١٢٦/٢، وحجة القراءات: ٥١٤، مشكل إعراب القرآن:  
٥٢٦/٢، الكشاف: ١٠١/٢، البيان: ٢٠٧/٢، التبيان: ٩٩١/٢، الفريد: ٦٤٢/٢،  
تفسير النسفي: ٢٥٦/٣، البحر المحيط: ١٢١/٨، الدر المصنون: ٢٦٤/٥.

(٣) القصص: ٨٢.

(٤) الآية نفسها

(٥) الكتاب: ١٥٤/٢

القول الأول: أن (ويكأن) مركبة من (ويُ)، و(كأن). وهو قول  
الخليل<sup>(١)</sup> وسيبوه<sup>(٢)</sup> وابن قتيبة<sup>(٣)</sup> والزجاج<sup>(٤)</sup> وابن فارس<sup>(٥)</sup>، كما عزي  
هذا القول إلى الكسائي<sup>(٦)</sup> ويونس<sup>(٧)</sup>، وقد أجازه الفراء<sup>(٨)</sup>.  
واستدل ابن قتيبة لهذا القول بأنه ورد عن ابن عباس أنه قال في  
تفسيرها: كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء، كأنه لا يفلح  
الكافرون<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب: ١٥٤/٢، معاني القرآن وإعرابه: ٤/١٥٧، الأصول: ١/٢٥١، إعراب القرآن للنحاس: ٣/٢٤٤، مشكل إعراب القرآن: ٢/٥٤٨، أمالى ابن الشجري: ٢/١٨٣، شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٧٦، مفنى الليبب: ٤٨٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٥٤/٢، شرح المفصل: ٧٦/٤.

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٢٦.

(٤) ينظر: معانى القرآن واعرایہ: ۱۵۷/۴.

(٥) ينظر: الصاحبي: ٢٨٤.

(٦) ينظر: إعراب القرآن: ٢٤٤/٣، أمالى ابن الشجري: ١٨٢/٢.

(٧) ينظر: معانى القرآن وإعرابه: ١٥٧/٤، أمالي ابن الشجري: ٢/١٨٣.

(٨) ينظر: معانى القرآن: ٢/٢١٢.

(٩) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٢٧.

ووجه استدلال ابن قتيبة بهذا التفسير أن (كأن) في (ويكأن) هي التي للتشبيه، وليس كما قال أصحاب القولين الآخرين من أنها (أن) ركبت مع غيرها.

وقد تطرق مؤلف كتاب (العين) إلى هذه المسألة، فذكر أن (ويكأن) مركبة من (وي) و(كأن)<sup>(١)</sup>، وهو نفسه هذا القول.

القول الثاني: أنها مركبة من (ويك) و(أن)، وهي بمجملها كلمة تقال للتقرير، كقولك: أما ترى؟! وهو قول الكسائي<sup>(٢)</sup>، وأبي زيد الأنصاري<sup>(٣)</sup>، وعزمي هذا القول إلى الأخفش<sup>(٤)</sup>.

وقد عزاه سيبويه إلى المفسرين<sup>(٥)</sup>.

وضعف الزجاج<sup>(٦)</sup> وابن جني<sup>(٧)</sup> هذا القول.

القول الثالث: أن (ويكأن) مركبة من (ويك)، وأصلها: ويمك، تقال للتقرير، و(أن)، وقد فتحت همزتها؛ لوجود فعل مضمر قبلها، والتقدير: ويمك أعلم أنه لا يفلح الكافرون. وهو قول الفراء<sup>(٨)</sup>، وعزمي إلى الكسائي<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: ٤٤٣/٨.

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٢٦.

(٣) ينظر: الصاحبي: ٢٨٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن عباس: ٤/٧٧، مغني اللبيب: ٤٨٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/١٥٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/١٥٦.

(٧) ينظر: المحتسب: ٢/١٥٦.

(٨) ينظر: معاني القرآن: ٢/٣١٢، إعراب القرآن: ٣/٢٤٤، مشكل إعراب القرآن: ٢/٥٤٨.

(٩) ينظر: الخصائص: ٣/٤٠.

وعندي أن القول الأول هو القول الراجح؛ لأن ترجمان القرآن ابن عباس - رضي الله عنه - قد فسرها بما يؤيد هذا القول كما سبق، ويلي هذا القول في القوة القول الثاني، أما القول الثالث ففيه ضعف؛ لأن فيه من التمحل ما لا يخفى على المتأمل، فهو من جهة يذكر أن هناك حذفاً للام (ويفك) فصارت (ويفك)، ومن جهة أخرى يقدر فعلاً مع فاعله بعد (ويفك) وقبل (أن) تسويغاً لفتح همزتها، ومما يقبح في هذا القول: أن الرسم القرآني قد جاء بوصل كلمة (ويفكأن)، ولو كانت (أن) معمولة لفعل مقدر للزم فصلها عن (ويفك).

### المسألة الحادية عشرة: نوع (ما) في الآية الكريمة

قال سيبويه: «وقال الخليل مثله: {إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ} <sup>(١)</sup> فـ(ما) هـنـا بـمـنـزـلـةـ (أـئـمـمـ)، وـ(يـعـلـمـ) مـعـلـقـةـ <sup>(٢)</sup>. كـانـ بـيـنـ النـحـوـيـنـ وـالـمـعـرـيـنـ لـأـيـ الذـكـرـ الـحـكـيمـ اخـتـلـافـ فيـ نـوـعـ (ما) فيـ قـوـلـهـ سـبـحـانـهـ: {إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وـهـوـ الـعـزـيزـ الـحـكـيمـ} وـقـدـ تـعـدـتـ أـقـوـالـهـ فيـ ذـلـكـ، وـفـيـمـاـ يـأـتـيـ عـرـضـ لـتـلـكـ الـأـقـوـالـ: الـأـوـلـ: أـنـ (ما) اـسـتـفـهـامـيـةـ فيـ مـحـلـ نـصـبـ مـفـعـولـ بـهـ لـ(تـدـعـونـ)، وـالـتـقـدـيرـ: أـيـ شـيـءـ يـدـعـونـ مـنـ دـوـنـهـ. وـهـوـ قـوـلـ الـخـلـيلـ <sup>(٣)</sup> وـسـيـبـوـيـهـ <sup>(٤)</sup> وـالـفـارـسيـ <sup>(٥)</sup> وـالـبـاقـوليـ <sup>(٦)</sup> وـابـنـ خـرـوفـ <sup>(٧)</sup> وـالـهـمـدـانـيـ <sup>(٨)</sup>.

(١) العنكبوت: ٤٢، وهذه هي قراءة الجمهور (تدعون) بالباء، أما عاصم وأبو عمرو ابن العلاء فقد قرأها بالياء (يدعون)، ينظر: التيسير: ١٤١، الإفتاء: ٧٢٧/٢، النشر: ٢٤٣/٢.

(٢) الكتاب: ١٤٨/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٤٨/٣، التعليقة: ٢٦١/٢، الحجة: ٤٣٤/٥، كشف المشكلات: ١٠٣٩/٢، البيان: ٢٤٥/٢.

(٤) ينظر: البغداديات: ٢٦٦، كشف المشكلات: ١٠٣٩/٢، البيان: ٢٤٥/٢، الفريد: ٧٤٢/٣.

(٥) ينظر: الحجة: ٤٢٤/٥، البغداديات: ٢٦٦.

(٦) ينظر: كشف المشكلات: ١٠٣٩/٢.

(٧) ينظر: تتفيج الألباب: ٢٣٩.

(٨) ينظر: الفريد: ٧٤٢/٣.

الثاني: أن (ما) نافية، و(من) زائدة، و(شيء) مفعول به لـ(تدعون).  
وهو قول الأخفش<sup>(١)</sup> والنحاس<sup>(٢)</sup>، وأجازه العكברי<sup>(٣)</sup> وأبو بكر بن طاهر<sup>(٤)</sup>.

الثالث: أن (ما) موصولة، وهي في محل نصب بـ(يعلم)، وحذف العائد من الصلة إلى الموصول تخفيفاً لطولها، والأصل: إن الله يعلم الذي تدعونه من دونه. وهو قول لبعض النحوين والمعربين كالقرطبي<sup>(٥)</sup>.

وعندي أن قول من ذهب إلى أن (ما) في الآية استفهامية، وقول من ذهب إلى أنها نافية هما القولان الجديران بالترجح، أما القول الثالث فهو وإن كان مقبولاً من جهة المعنى إلا أن هناك ما يضعفه من جهة الصناعة؛ إذ إن النحوين قد اشترطوا في مجيء (من) زائدة أن تسبق بنفي أو استفهام<sup>(٦)</sup>، فإذا علم ذلك تبين أن جعل (ما) موصولة يتربّ عليه أن تكون (من) في (من شيء) غير مسبوقة بنفي أو استفهام، وعليه لا يصح الحكم عليها بالزيادة، على الرغم من كونها زائدة في

(١) ينظر: الفريد: ٧٤٢/٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن: ٢٥٧.

(٣) ينظر: التبيان: ١٠٢٣/٢.

(٤) ينظر: تتفيج الألباب: ٢٣٩.

(٥) ينظر: تفسير القرطبي: ٣٤٦/١٣، والقول بلا عزو في: كشف المشكلات: ١٠٢٩/٢، والبيان: ٢٤٥/٢، التبيان: ١٠٢٣/٢، الفريد: ٧٤٢/٣.

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٢/٢، التصریح: ٨/٢.

المعنى، وهذا ما يرجح القولين السابقين؛ لحكمهما على (ما) بأنها نافية أو استفهامية.

**المسألة الثانية عشرة:** معنى (ظلوا) في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِبَّا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًا لَظَلَّوْا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: "وسأله عن قوله عز وجل ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِبَّا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًا لَظَلَّوْا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾، فقال: هي في معنى: ليفعلن، كأنه قال: ليظللن، كما تقول: والله لا فعلت ذاك أبداً، تريد معنى لا أفعل"<sup>(٢)</sup>.

سأل سيبويه الخليل عن زمن الفعل (ظلوا) في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِبَّا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًا لَظَلَّوْا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ فأجابه الخليل عن ذلك بأن ذكر أن هذا الفعل في صورة الماضي ومعناه المستقبل؛ لأنه جواب للقسم، وجواب القسم لا يكون إلا مستقبلاً، فمعناه (ليظللن)<sup>(٣)</sup>.

وقد وافق الخليل جميع من وقفت على رأيه من النحوين والمغربين<sup>(٤)</sup>، إلا أن العكاري قد سها في ذلك، فذكر أن الفعل (ظلوا) في معنى المستقبل؛ لأنه جواب للشرط<sup>(٥)</sup>.

(١) الروم: ٥١.

(٢) الكتاب: ١٠٨/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٠٨/٣، الأصول: ١٩٠/٢، إعراب القرآن للتحاس: ٢٧٨/٣، شرح كتاب سيبويه للسيراي: ٤/١٠، التعليقية: ٢١٤/٢، الفريد: ٧٦٤/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٨٩/٤، إعراب القرآن: ٢٧٨/٣، شرح كتاب سيبويه للسيراي: ٤/١٠، شرح كتاب سيبويه للرماني: ١٠٧٢ (تحقيق د سيف العريفي)، إعراب مشكل القرآن: ٥٦٢/٢، الكشاف: ٢٢٦/٣، كشف المشكلات: ١٠٥٢/٢، الفريد: ٧٦٤/٣، مفتني الليبي: ٨٣٤.

(٥) ينظر: التبيان: ١٠٤٢/٢.

قلت: والصواب أنه جواب للقسم؛ لأنّ القسم متقدم في الآية على الشرط، وإذا تقدم القسم على الشرط لزم أن يكون الجواب له<sup>(١)</sup>. وهذا ما حصل في الآية، إذ الجواب للقسم؛ لكونه قد سبق باللام، وختم بنون التوكيد، فهو جواب القسم لا محالة.

المسألة الثالثة عشرة: إعراب (الطير) في قراءة من رفعها

قال سيبويه: "وقال الخليل رحمه الله: من قال: يازِيدُ والنَّضْرَ فتنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من الموضع التي يُرْدَ فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يازِيدُ والنَّضْرُ، وقرأ الأعرج: {ياجَبَلُ أُوبِي مَعَهُ وَالْطَّيْرُ} فرفع"<sup>(٢)</sup>.

قرأ جمهور القراء بمنصب (الطير) في قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ مَأْتَنَا دَائِدًا مِنَ الْفَضْلَاءِ يَجِدُ أُوبِي مَعَهُ وَالْطَّيْرُ وَالنَّاضِرُ وَالنَّادِيُّ الْحَدِيدَ﴾<sup>(٣)</sup> وقرأ بعضهم بالرفع، منهم أبو يحيى والسلمي وابن هُرْمُز، ورويَتْ عن عاصم ورويَتْ عن يعقوب<sup>(٤)</sup>، وقد وقف الخليل عند قراءة الرفع فوجهها، وفيما يأتي عرض للتوجيهات التي قيلت فيها:

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٤/١٩٦، المساعد: ٢/١٧٦، همع الهوامع: ٤/٢٥٢، شرح الأشموني: ٢/٢٣٩.

(٢) الكتاب: ٢/٦١٨.

(٣) سبأ: ١٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٨/٥٢٥، الدر المصنون: ٥/٤٣٤، النشر: ٢/٢٤٩.

الأول: أن (الطير) معطوف على المنادى، وهو (جبال). وهذا قول الخليل<sup>(١)</sup>، وبه أخذ كثير من النحويين كالزجاجي<sup>(٢)</sup> والرمانى<sup>(٣)</sup> ومكى بن أبي طالب<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup> والعکبri<sup>(٦)</sup> وابن يعيش<sup>(٧)</sup>، وأجازه الهمданى<sup>(٨)</sup>.

الثاني: أن (الطير) معطوف على الضمير في (أوبى). وهو قول أجازه الفراء<sup>(٩)</sup> والزجاج<sup>(١٠)</sup> وأبو البركات الأنبارى<sup>(١١)</sup>.

الثالث: أن (الطير) مبتدأ، وخبره مقدر دل عليه الكلام السابق، والتقدير: والطير مؤوية. وهو قول لبعض النحويين<sup>(١٢)</sup>.

والقول الصحيح هو قول الخليل ومن وافقه؛ لأن الخليل وسيبويه قد نصا على أن الاسم المحل بـ(آل) المعطوف على المنادى المبني يجوز فيه

(١) ينظر: الكتاب: ١٨٦/٢.

(٢) ينظر: الجمل: ١٥١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/٢٢١ ب.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٥٨٤.

(٥) ينظر: الكشاف: ٢/٢٨١.

(٦) ينظر: التبيان: ٢/٦٤٠.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٢/٣.

(٨) ينظر: الفريد: ٤/٥٨.

(٩) ينظر: معانى القرآن: ٢/٣٥٥.

(١٠) ينظر: معانى القرآن وإعرابه: ٤/٢٤٣.

(١١) ينظر: البيان: ٢/٢٧٦.

(١٢) ينظر: البحر المحيط: ٨/٥٢٥، الدر المصنون: ٥/٤٣٤.

النصب على المحل، والرفع حملا على اللفظ، ولم يكن استفادهما في هذا الحكم إلى القياس فقط، وإنما استدا إلى المسموع أيضا؛ إذ نقلاب عن العرب شواهد تعضد ما قالاه<sup>(١)</sup>، فإذا علم ذلك تبين أن حمل الآية الكريمة على ما ذهبا إليه أولى؛ لأن توجيههما لا يستدعي تجشم عناء التأويل أو تقدير محدوفات كما فعل أصحاب القولين الآخرين. وعندني تبيه يلزم ذكره، وهو أنه يؤخذ على القول الثاني أن العطف على الياء في (أوبى) وإن كان مستقيما وسائفا في الآية إلا أنه لا يستقيم أليته مع الشواهد التي نقلها سيبويه عن العرب، كقولهم: يا زيدُ والحارثُ؛ لأنه لا يوجد ثمة شيء يعطّف عليه عدا المنادى، فليت شعرى كيف يوجه أصحاب هذا القول مثل هذا الشاهد؟

المسألة الرابعة عشرة: نوع (أن) في قوله سبحانه: ﴿أَنْ أَشْوَأْ أَصِيرُّا عَلَىٰهِ تَكُونُ﴾<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه: "قوله عز وجل: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَائِكَةُ إِذْنَهُمْ أَنْ أَشْوَأْ أَصِيرُّا﴾" زعم الخليل أنه بمنزلة (أي)؛ لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تُخبر أنهم انطلقوا بالمشي".<sup>(٣)</sup>

لل نحويين رأيان في نوع (أن) في قوله تعالى: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَائِكَةُ إِذْنَهُمْ أَنْ أَشْوَأْ أَصِيرُّا عَلَىٰهِ تَكُونُ هَذَا الشَّقْعُ يُرَادُ﴾، وهما:

(١) ينظر: الكتاب: ١٨٦/٢.

(٢) ص: ٦.

(٣) الكتاب: ١٦٢/٣.

القول الأول: أن (أن) مفسّرة، والتقدير: وانطلق الملاً منهم؛ أي: امشوا على آهتكم. وهو قول الخليل<sup>(١)</sup> وكثير من النحويين، منهم الأخفش<sup>(٢)</sup> والزجاج<sup>(٣)</sup> وابن السراج<sup>(٤)</sup> والزجاجي<sup>(٥)</sup> والفارسي<sup>(٦)</sup> والرماني<sup>(٧)</sup>، ووافقوهم كثير من المتأخرين، منهم العكברי<sup>(٨)</sup> وابن خروف<sup>(٩)</sup> وابن يعيش<sup>(١٠)</sup> والمداني<sup>(١١)</sup> وأبو حيان<sup>(١٢)</sup>.

القول الثاني: أن (أن) مصدرية، والمعنى: انطلقوا بأن امشوا؛ أي بهذا القول<sup>(١٣)</sup>. وهو قول أجزاء الزجاج<sup>(١٤)</sup>، والظاهر من كلام النحاس<sup>(١٥)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب: ٢/١٦٢، شرح كتاب سببيويه للسيرا في: ٤/٥٠، أ، شرح كتاب سببيويه للرماني: ٤٢٧ (رسالة د إبراهيم آل موسى).

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/١١٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٢١.

(٤) ينظر: الأصول: ١/٢٣٧.

(٥) ينظر: الجمل: ٢٥٣.

(٦) ينظر: المسائل المنشورة: ٢٢٧.

(٧) ينظر: شرح كتاب سببيويه: ٤٠١ (رسالة د إبراهيم آل موسى).

(٨) ينظر: التبيان: ٢/١٠٩٧.

(٩) ينظر: تقيق الألباب: ٢٤١.

(١٠) ينظر: شرح المفصل: ٨/٧٤، ١٤١.

(١١) ينظر: الفريد: ٤/١٥٤.

(١٢) ينظر: البحر المحيط: ٩/١٣٨.

(١٣) ينظر: الدر المصنون: ٥٢٥/٥.

(١٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٢١، الفريد: ٤/١٥٥.

(١٥) ينظر: إعراب القرآن: ٣/٤٥٤.

ويترجح عندي القول الأول من هذين القولين، وهو أن تكون (أن) مفسرة في الآية.

### المسألة الخامسة عشرة: هل الجواب ممحض في هذه الآيات الكريمتات

قال سيبويه: "سألتُ الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿ حَقٌّ إِذَا جَاءَهُ وَمَا وَفَتَحَ أَبْوَابَهَا ﴾<sup>(١)</sup> أين جوابها؟ وعن قوله جَلَّ وَعَلَّا: ﴿ وَتَوَرَّى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْمَنَابِ ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿ وَلَوْرَأَهُ إِذْ وُقْفُوا عَلَى الْتَّارِ ﴾<sup>(٣)</sup>" فقال: إن العرب قد تركت في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم؛ لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام"<sup>(٤)</sup>.

تبين لي - من خلال ما رجعت إليه من مصادر - أنه ليس ثمة خلاف في أن جواب (لو) ممحض في قوله تعالى: ﴿ وَتَوَرَّى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْمَنَابِ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ سَيِّدُ الْمَدَابِ ﴾، وفي قوله سبحانه: ﴿ وَلَوْرَأَهُ إِذْ وُقْفُوا عَلَى الْتَّارِ ﴾؛ لدلالة السياق عليه<sup>(٥)</sup>، وهو ما قال به الخليل فيما نقله عنه سيبويه في النص السابق إلا أنه قد تعددت تقديرات المعربين لهذا الجواب الممحض:

(١) الزمر: ٧٣.

(٢) البقرة: ١٦٥.

(٣) الأنعام: ٢٧.

(٤) الكتاب: ١٠٣/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٩٧/١، معاني القرآن للأخفش: ١٥٤/١، إعراب القرآن: ٢٧٦/١، المسائل المنثورة: ١٦٩، الكشاف: ١٢/٢، كشف المشكلات: ٣٩٣/١، البيان: ١٢٤/١، التبيان: ١٢٥/١ الفريد: ١٢٦/٢، الدر المصنون: ٤٢٨/١.

أما الآية الأولى فقيل: إن تقديره: لتبينوا ضرر اتخاذكم الآلة<sup>(١)</sup>، وقيل أيضاً: إن التقدير: عذبوا<sup>(٢)</sup>، وقيل: بل تقديره: لعلمت أن القوة لله جمِيعاً<sup>(٣)</sup>، كما قيل: إن تقديره: لرأوا أمراً عظيماً<sup>(٤)</sup>. وأما الآية الثانية فقد قيل: إن التقدير: لرأيت أمراً شنيعاً<sup>(٥)</sup>، وقيل: بل التقدير: لعلمت كُنْهَ ما يَصِيرُونَ إِلَيْهِ<sup>(٦)</sup>، وقيل: لعلمت حقيقة ما يَصِيرُونَ إِلَيْهِ<sup>(٧)</sup>، كما قيل: تقديره: لشاهدت أمراً عظيماً<sup>(٨)</sup>. والحق أن هذا الاختلاف ليس اختلافاً جوهرياً، وإنما هو اختلاف في تقدير شيء محذوف دل عليه مفهوم الكلام السابق، وجل التقديرات السابقة صالحة، وليس فيها مطعن؛ لأن معناها متقارب، إن لم يكن متطابقاً، لكن الأمر الجوهري في هذه المسألة هو إطلاعهم على القول بأن جواب (لو) في الآيتين ممحوظ للعلم به. وقد عزي إلى الزهري وقتادة أن حذف جواب (لو) في الوعيد أبلغ<sup>(٩)</sup>. كما ذهب العكبرى إلى أن حذفه في الوعد والوعيد أبلغ، لأن الموعود والمتوعد إذا عرف قدر النعمة أو العقوبة وقف ذهنه مع ذلك المعين<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: إعراب القرآن: ٢٧٦/١، الفريد: ٤٠٢/١.

(٢) ينظر: المسائل المنشورة: ١٦٩.

(٣) ينظر: كشف المشكلات: ١٢٠/١.

(٤) ينظر: الفريد: ٤٠٢/١.

(٥) ينظر: الكشاف: ١٢/٢، الفريد: ١٣٦.

(٦) ينظر: كشف المشكلات: ٢٩٢/١.

(٧) ينظر: البيان: ٣١٨/١.

(٨) ينظر: التبيان: ٤٨٩/١.

(٩) ينظر: إعراب القرآن: ٢٧٧/١، الفريد: ١٣٦/٢.

(١٠) ينظر: التبيان: ١٣٥/١.

أما جواب (حتى) في قوله تعالى: ﴿ حَقٌّ إِذَا جَاءَهُ وَفُتُحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾، وهي أولى الآيات التي سأله عنها سيبويه شيخه الخليل فقد وقع بين النحوين خلاف في تحديد جوابها على أقوال ثلاثة:

الأول: أنه معدنوف دل عليه سياق الآية، وهو قول الخليل وجمهور المعربين كالمبرد<sup>(١)</sup> والزجاج<sup>(٢)</sup> والنحاس<sup>(٣)</sup> والفارسي<sup>(٤)</sup> وابن جنني<sup>(٥)</sup> وغيرهم<sup>(٦)</sup>، واختاره الأخفش معللاً ذلك بأنه كثير في كلام العرب<sup>(٧)</sup>.

وقد تعددت تقديرات هؤلاء للجواب المعدنوف، فمن قائل: سُعِدُوا<sup>(٨)</sup>، ومن قائل: دَخَلُوهَا<sup>(٩)</sup>، ومن قائل: أَمْنَى<sup>(١٠)</sup>، ومن قائل غير ذلك<sup>(١١)</sup>.  
 الثاني: أن الجواب هو قوله سبحانه: (وَفُتُحَتْ أَبْوَابُهَا)، والواو زائدة<sup>(١٢)</sup>. وعزى السمين الحلبي هذا القول إلى الكوفيين<sup>(١٣)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٦٢، إعراب القرآن: ٤/٢٢، الدر المصنون: ٦/٢٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٦٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ٤/٢٢.

(٤) ينظر: المسائل المنشورة: ١٦٩.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢/٤٦٢.

(٦) كالزمخشي والأنباري والمعكبري والمداني، ينظر: الكشاف: ٣/٤١١، البيان: ٢/٢٢٧، التبيان: ٢/١١١٤، الفريد: ٤/٢٠٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ٢/٤٤٥.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٦٢، إعراب القرآن: ٤/٢٢.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٦٢.

(١٠) ينظر: الفريد: ٤/٢٠٢.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٦٢، الخصائص: ٢/٤٦٢، الكشاف: ٣/٤١١، البيان: ٢/٢٢٧، التبيان: ٢/١١١٤.

(١٢) هذا القول بلا عزو في: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٦٢، الفريد: ٤/٢٠٢.

(١٣) ينظر: الدر المصنون: ٦/٢٥.

الثالث: أن الجواب قوله تعالى: (وقال لهم خزنتها)، والواو زائدة، وهو قول الأخفش<sup>(١)</sup>.

والحق أنه لا يساورني شك في صحة قول الخليل والجمهور، لأنه هو القول الذي يستند إلى كثرة السمع، كما نص الخليل فيما نقله عنه سيبويه، وكما ذكر الأخفش في (معاني القرآن)، فقد ذكرا أن العرب كثيراً ما تمحض الجواب لعلم به.

أما القول الثاني والثالث ففيهما ضعف؛ لحملهما شيئاً من القرآن على الزيادة مع إمكان حمله على الأصالة كما فعل الجمهور.

المسألة السادسة عشرة: إعراب (سواء) في قوله تعالى: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءُ

سَوَاءُ لِلسَّائِلِينَ }<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه: "قال عزوجل: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءُ لِلسَّائِلِينَ } وقد قرأ ناسٌ {في أربعة أيام سواء}. قال الخليل جعله بمنزلة مستويات"<sup>(٣)</sup>.

قرئت (سواء) في قوله عزوجل: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءُ لِلسَّائِلِينَ } بالنصب، وهي قراءة الجمهور، ومنهم العشرة، وقرئت بالجر، وهي قراءة الحسن البصري وزيد بن علي وعبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ويعقوب وعمرو بن عبيد<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن: ٤٥٧/٢.

(٢) فصلت: ١٠.

(٣) الكتاب: ١١٩/٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢٨٨/٩، الدر المصنون: ٥٧/٦، النشر: ٢٦٦/٢.

وقد أعرَبَ الخليل (سواء) على قراءة الجر، فذكر أنها نعت لما قبلها<sup>(١)</sup>، غير أنه لم ينص على المنعوت، فهو (أربعة) أم (أيام)<sup>٥</sup>، ومع أن جميع من وقفت على أعاريبهم لهذه القراءة أجمعوا على أن (سواء) نعت<sup>(٢)</sup>، إلا أنهم اختلفوا في المنعوت على أقوال ثلاثة: الأولى: أن المنعوت هو المضاف إليه (أيام). وهو قول الزجاج<sup>(٣)</sup> وبعض النحوين والمفسرين<sup>(٤)</sup>. الثاني: أن المنعوت يجوز أن يكون المضاف المجرور (أربعة) أو المضاف إليه (أيام)، وهو قول النحاس<sup>(٥)</sup> وجماعة من النحوين<sup>(٦)</sup>. الثالث: أن المنعوت هو المضاف المجرور (أربعة). وهو قول أبي البقاء العكبي<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب: ١١٩/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٣/٧ (مطبوع).

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٦٥/٢، معاني القرآن وإعرابه: ٣٨١/٤، إعراب القرآن: ٥٠/٤، مشكل إعراب القرآن: ٦٤٠/٢، الكشاف: ٤٤٤/٣، كشف المشكلات: ١١٨٥/٢، البيان: ٣٣٧/٢، إعراب القراءات الشواذ: ٤٢٦/٢، الفريد: ٢٢٤/٤، تفسير النسفي: ١٣١/٤، فتح القدير: ٦٦٥/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٨١/٤.

(٤) كالباقولي والنوفي والشوكياني، ينظر: كشف المشكلات ١١٨٥/٢، وتفسير النسفي ١٣١/٤، وفتح القدير ٦٦٥/٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: ٤/٥٠.

(٦) كمكي بن أبي طالب وأبي البركات الأنباري والمنتجب الهمداني، ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٤٠/٢، والبيان: ٣٣٧/٢، والفرد: ٢٢٤/٤.

(٧) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: ٤٢٦/٢.

وعندي أن القول الثالث - وهو أن (سواء) صفة لـ(أربعة) - هو القول الراجح؛ لأن جمهور القراء - كما سبق - قد قرؤوها بالنسب، وقد اتفق المعربون على أن (سواء) في تلك القراءة نصبت لأنها حال من (أربعة)، وهو اسم نكرة اكتسب من المضاف إليه (أيام التخصيص، وهذا ما سوغ مجيء الحال منه<sup>(١)</sup>).

قلت: فإذا علم ذلك تبين أن جعل (أربعة) في قراءة الجر هو الموصوف أولى؛ لأن كلاماً من الحال وصاحبها مماثل للصفة والموصوف من حيث المعنى لا الصناعة، وبهذا تكون القراءة الأخرى هي التي أرشدت إلى الموصوف في قراءة الجر.

المسألة السابعة عشرة: الناصب لـ(يرسل) في قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ يُشَرِّكُ إِلَّا وَجْهًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حَجَابًا أَوْ بِرِسْلٍ رَسُولاً﴾<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ يُشَرِّكُ إِلَّا وَجْهًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حَجَابًا أَوْ بِرِسْلٍ رَسُولاً فَيُؤْسِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها، ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجہ، ولكن لما قال: {إلا وحيأً أو من وراء حجاب} كان في معنى: إلا أن يوحى، وكان (أو يُرسل) فعلاً لا يجري على (إلا)، فأُجري على (أن) هذه، كأنه قال:

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٤/٢، شرح ابن عقيل: ٢٦٠/٢، التصرير: ٣٧٧/١.

(٢) الشوري: ٥١.

إلا أن يُوحِي أو يرسل؛ لأنَّه لو قال: إلا وحِيًّا وإنَّه يُرسل كان حسناً،  
وكان (أن يرسل) بمنزلة الإرسال، فحملوه على (أن) <sup>(١)</sup>.

قرأ الجمهور بتصب (يرسل) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِشَرِيكَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَلَائِهِ حَجَابٌ أَوْ يُرِسلَ رَسُولًا فَيُوحِي بِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٌ﴾ <sup>(٢)</sup>،  
وقد كان للمعريين قولان في توجيهها:

الأول: أن (يرسل) منصوب بـ(أن) مضمرة، والمصدر المؤول من (أن)  
وما دخلت عليه معطوف على (وحِيًّا). وهذا قول الخليل <sup>(٣)</sup> وسيبوه <sup>(٤)</sup>  
وجمهور المعريين <sup>(٥)</sup>، واستدل كثير منهم بهذه الآية على إضمار (أن)  
قياساً <sup>(٦)</sup> على هذه المسألة.

الثاني: أن (يرسل) معطوف على فعل مقدر هو العامل في (من وراء  
حجاب)، والتقدير: أو يسمعه من وراء حجاب، وهذا الفعل المقدر  
منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً؛ لأن المصدر المؤول من (أن) وما دخلت

(١) الكتاب: ٤٩/٢.

(٢) ينظر: الإقناع: ٧٥٨/٢، الدر المصنون: ٨٨/٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٩/٣، معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٣/٤، إعراب القرآن: ٩٢/٤،  
شرح كتاب سيبوه للسييري في: ٢٢٠/٢، الحجة: ١٢٢/٦، شرح كتاب سيبوه  
للرماني: ٩٠٦ (رسالة د / سيف العريفي)، حجة القراءات: ٦٤٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٩/٣، معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٣/٤، حجة القراءات: ٦٤٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٣/٤، إعراب القرآن: ٩٢/٤، الحجة: ١٢٢/٦،  
مشكل إعراب القرآن: ٢، ٦٤٧/٢، البيان: ٣٥١/٢، الفريد: ٢٤٨/٤.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤٩/٣، المقتضب: ٣٢/٢، المسائل المنشورة: ١٥٢، توضيح المقاصد:  
١٢٦٢/٣، مفني الليبب: ٣٥١، شفاء العليل: ٩٣٨/٢، التصریح: ٢٤٤/٢

عليه عطف على (وحياً)، وقد ذكر هذا القول السمين، غير أنه لم يعزه إلى أحد<sup>(١)</sup>.

والقول الراجح هو القول الأول؛ لأن جمهور النحوين نصوا على أن هذه المسألة - وهي مسألة عطف (أن) على اسم خالص بـ(الواو) أو (أو) أو (الفاء) أو (ثم) - من المسائل التي تضمر فيها (أن) جوازاً<sup>(٢)</sup>، إضافة إلى كون هذا القول لا يحتاج إلى تقدير محنوف، خلافاً للقول الآخر الذي قدر فعلاً محنوفاً عطف عليه (يرسل).

المسألة الثامنة عشرة: الجازم لـ(أكُن) في قوله تعالى: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخْرَقْتَنِي  
إِلَّا أَجْلَوْرِبِ فَاصْدَقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: "سألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَاصْدَقْ وَأَكُنْ مِنَ  
الصَّالِحِينَ﴾ فقال: هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى      وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا  
فَإِنَّمَا جَرَّوْا هَذَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ يَدْخُلُهُ الْبَاءُ، فَجَاؤُوا بِالثَّانِيِّ،  
وَكَانُوهُمْ قَدْ أَثْبَتُوا فِي الْأَوَّلِ الْبَاءَ، فَكَذَّلَكَ هَذَا لِمَا كَانَ الْفَعْلُ الَّذِي  
قَبْلَهُ قَدْ يَكُونُ جَزْمًا وَلَا فَاءَ فِيهِ تَكَلَّمُوا بِالثَّانِيِّ، وَكَانُوهُمْ قَدْ جَزَمُوا  
قَبْلَهُ، فَعَلَى هَذَا تَوَهَّمُوا هَذَا"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الدر المصنون: ٦/٨٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/١٢٦٢، شفاء العليل: ٢/٩٣٨، التصريح: ٢/٢٤٤.

(٣) المناقون: ١٠.

(٤) الكتاب: ٣/١٠٠.

للمعربين في توجيهه جزم الفعل (أكُن) في قوله سبحانه: ﴿وَأَنْفَقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاهُمْ فَإِنْ يَأْكُلُوكُمُ الْأَوْتُورُ فَمَغْوِلُ رَبِّ لَوْلَا لَخَرَقَ إِنْ أَجْلِي قَرِيبٌ فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ رأيان:

الأول: أن الفعل (أكُن) مجزوم بالعطف على التوهُم؛ فـكأنه توهُم في الفعل (أصَدَّقَ) الجزم بشرط مقدر؛ لأنَّه جاء في جواب الطلب، وهو التمني في الآية، فلما عطف عليه (أكُن) جُعل مجزوماً. وهو قول الخليل<sup>(١)</sup>، ووافقه ابن خروف<sup>(٢)</sup>.

وقد نص أبو حيَان<sup>(٣)</sup> على أن الخليل لم يرد العطف على المحل، وإنما أراد الجزم على توهُم الشرط الذي دل عليه التمني؛ لأنَّه لا موضع هنا؛ إذ الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطُّف على الموضع إذا كان الشرط ظاهراً، كقراءة من قرأ بجزم (يذْرُهم) في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُغَيِّلَ اللَّهُ فَكَلَّا هَادِي لَهُ وَيَذْرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَمْهُونَ﴾<sup>(٤)</sup> عطفاً على الموضع.

وقد رد كل من السيراني<sup>(٥)</sup> والرماني<sup>(٦)</sup> حمل الخليل الآية على التوهُم، محتاجين بأنَّ التوهُم قبيح، ولا يصح أن يحمل كلام الله على هذا الوجه، بل إن الآية تختلف عن البيت لأن (سابق) في البيت لا يصح

(١) ينظر: الكتاب: ١٠٠/٢، البحر المحيط: ١٨٤/١٠، الدر المصنون: ٦/٢٢٣.

(٢) ينظر: تقيق الألباب: ١٩٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١٨٤/١٠، الدر المصنون: ٦/٢٢٣.

(٤) الأعراف: ١٨٦.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/٤.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٠٥٢ (رسالة د سيف العريضي).

حمله على اللفظ ولا على الموضع، أما (أكـن) في الآية فإنه يمكن حمله على الموضع، وهذا هو الصحيح.

الثاني: أن الفعل (أكـن) معطوف على موضع (أصدق)؛ لأن موضعها موضع جزم؛ إذ جاء جواباً لشرط مقدر دل عليه التمني. وهو قول الجمهور<sup>(١)</sup> وفي مقدمتهم الفراء<sup>(٢)</sup> والزجاج<sup>(٣)</sup> والسيرا في<sup>(٤)</sup> والفارسي<sup>(٥)</sup> والرمانـي<sup>(٦)</sup>، وعزاه النحاس إلى سيبويه<sup>(٧)</sup>، وليس في الكتاب).

قلت: وقد فسر الفارسي<sup>(٨)</sup> مراد الخليل بـ(التوهم) بالعطف على الموضع، وعلى هذا التفسير يكون الخليل وجمهور النحوين متفقين في هذه المسألة.

والقول الصحيح في هذه المسألة هو قول الجمهور، أما قول الخليل على ما فهمه السيرا في والرمانـي وأبو حيان، وهو أن الآية محمولة على

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٦، إعراب القرآن: ٤٣٧/٤، توجيه القراءات: ٧١٠، مشكل إعراب القرآن: ٧٣٧/٢، الكشاف: ١١٢/٤، أمالي ابن الشجري: ٤٢٨/١، البيان: ٤٤١/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١١٠/٢، الفريد: ٤٧٤/٤.

(٢) ينظر: معانـي القرآن: ١٦٠/٣.

(٣) ينظر: معانـي القرآن وإعرابـه: ١٧٨/٥.

(٤) ينظر: شرح الكتاب: ١٤/٤.

(٥) ينظر: الحجة: ٢٩٣/٦، البحر المحيط: ١٨٤/١٠، الدر المصنـون: ٣٢٣/٦.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٠٥٢ (رسالة د سيف العريفي).

(٧) ينظر: إعراب القرآن: ٤٣٧/٤.

(٨) ينظر: التعليقة: ٢٠٨/٢.

العطف على التوهم فمعلوم أن التوهم مقصور على المسموع، وقد ورد فيه شواهد معدودة؛ بل إن بعض النحويين كابن يعيش قد التوهم نوعاً من الغلط<sup>(١)</sup>، وعليه فإن الأولى ألا يحمل شيء من القرآن عليه إذا أمكن حمله على وجه آخر قوي غيره كما فعل الجمهور في توجيه هذه الآية.

**المسألة التاسعة عشرة: إعراب (لظى) و(نزاعة للشوى) في قراءة من رفع (نزاعة)**

قال سيبويه: "وذلك قوله: هذا عبد الله منطلق... وزعم الخليل - رحمة الله - أن رفعه يكون على وجهين: فوجهه أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت: هذا منطلق أو هو منطلق. والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلو حامض، لا تريد أن تتقدّم الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين، وقال الله عز وجل: {كلا إنها لظى نزاعة للشوى} <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> ."

قرئت (نزاعة للشوى) في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى﴾ <sup>(٤)</sup> بقراءتين: الأولى بالنصب، وهي قراءة عاصم برواية حفص، أما راوي عاصم الآخر أبو بكر شعبة وبباقي السبعة فقد قرؤوها بالرفع<sup>(٤)</sup>، وقد تعددت آراء النحويين والمعربين في توجيه قراءة الجمهور، ولهم في ذلك أقوال كثيرة، وفيما يأتي عرض لها:

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦٩/٨.

(٢) المراج: ١٥ - ١٦.

(٣) الكتاب: ٨٢/٢.

(٤) ينظر: السبعة: ٦٥١، التيسير: ١٧٤، الإقناع: ٧٩٢/٢.

- ١- أن (لظى) خبر لـ(إن)، و(نزاعة للشوى) خبر آخر لها، فهي خبر بعد خبر. وهذا قول الخليل<sup>(١)</sup>.
- ٢- أن (لظى) و(نزاعة) مجتمعين خبر لـ(إن)، كما في نحو: هذا حلؤ حامض<sup>(٢)</sup>. وهو قول الزجاج<sup>(٣)</sup>، والفارسي<sup>(٤)</sup>.
- ٣- أن (لظى) خبر لـ(إن)، و(نزاعة) خبر لمبتدأ مضمر تقديره: هي<sup>(٥)</sup>.
- ٤- أن (لظى) بدل من الضمير الذي في محل نصب في (إنها)، و(نزاعة) خبر (إن)<sup>(٦)</sup>. وهو قول الأخفش<sup>(٧)</sup>.
- ٥- أن (لظى) خبر لـ(إن)، و(نزاعة) بدل منها، وهو قول الفراء<sup>(٨)</sup> وابن خالويه<sup>(٩)</sup>، وغيرهما<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب: ٨٢/٢، إعراب القرآن: ٣٠/٥، شرح كتاب سيبويه للسيراقي: ١٦٩/٦ (مطبوع)، مشكل إعراب القرآن: ٧٥٧/٢، الكشاف: ١٥٨/٤، الفريد: ٥٢٩/٤، البحر المحيط: ٤٦١/١٠.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣١٩/٦، البيان في إعراب القرآن: ٤٦١/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢١/٥، حجة القراءات: ٧٢٤.

(٤) الحجة: ٣١٩/٦.

(٥) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٣٩٠/٢، مشكل إعراب القرآن: ٧٥٧/٢، البيان: ٤٦١/٢، الفريد: ٥٢٩/٤، الدر المصنون: ٣٧٦/٦.

(٦) ينظر: إعراب القرآن: ٣٠/٥٠، مشكل إعراب القرآن: ٧٥٧/٢، الفريد: ٤٥٢٩/٤، البحر المحيط: ٢٧٤/١٠، الدر المصنون: ٣٧٦/٦.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ٢/٥٠٨/٢.

(٨) ينظر: حجة القراءات: ٧٢٤.

(٩) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٣٩٠/٢.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن: ٣٠/٥، إعراب القراءات السبع: ٣٩٠/٢، البيان: ٤٦١/٢، التبيان: ٢/١٢٤٠، الفريد: ٥٢٩/٤.

٦- أن (لظى) مبتدأ، و(نزاعة) خبر لها، والجملة في محل رفع خبر لـ(إن)<sup>(١)</sup>.

٧- أجاز الزمخشري أيضاً أن تكون (نزاعة للشوئ) صفة للخبر الذي هو (لظى) مشترطاً ألا تكون علماً للنار، وإنما بمعنى اللهم<sup>(٢)</sup>.

والذي يظهر لي أن القول الأول والقول الثاني هما أرجح الأقوال السابقة؛ لقوتهما من حيث الصناعة النحوية، كما أن المعنى فيهما جائز وسائغ، إضافة إلى أنهما في منأى عن التكلف والتأويل.

**المسألة العشرون:** متعلق الجار وال مجرور في قوله سبحانه: ﴿إِلَيْنَا فَرَيْش﴾<sup>(٣)</sup> نوع اللام فيه.

قال سيبويه: "ونظيرها: ﴿إِلَيْنَا فَرَيْش﴾ لأنه إنما هو: لذلك ﴿فَلَيَعْبُدُوا﴾<sup>(٤)</sup>، فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من (إيلاف) كان نصباً، هذا قول الخليل"<sup>(٥)</sup>

اختلف النحويون في متعلق الجار وال مجرور في قوله سبحانه في مطلع سورة (قريش): ﴿إِلَيْنَا فَرَيْش﴾، ولم يتفق ذلك أقوال:

الأول: أنه متعلق بقوله سبحانه في الآية بعدها: ﴿فَلَيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾، فهو على التقديم والتأخير، ودخلت الفاء لما في الكلام من

(١) ينظر: الفريد: ٥٢٩/٤.

(٢) ينظر: الكشاف: ١٥٨/٤، الدر المصنون: ٣٧٧/٦.

(٣) قريش: ١.

(٤) قريش: ٣.

(٥) كتاب سيبويه: ١٢٧/٣.

معنى الشرط، والتقدير: فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لإيلافهم، فإنها أظهر نعمة عليهم وهو قول الخليل<sup>(١)</sup>، وتبعه المبرد<sup>(٢)</sup> والفارسي<sup>(٣)</sup>، وقواه الزجاج<sup>(٤)</sup> والنحاس<sup>(٥)</sup>، وعزى إلى البصريين عامة<sup>(٦)</sup>، وأخذ به من المتأخرين الزمخشري<sup>(٧)</sup> والعكبي<sup>(٨)</sup> وابن هشام<sup>(٩)</sup>.

الثاني: أنه متعلق بالفعل (جعل) في قوله سبحانه في سورة (الفيل) قبلها: **﴿جَعَلْتُهُمْ كَعَصِيفٍ تَأْكُلُونَ﴾**<sup>(١٠)</sup>. وهو قول الأخفش<sup>(١١)</sup>، وقواه الهمданى<sup>(١٢)</sup>.

ورد النحاس هذا القول بأنه لو كان العامل (جعل) في سورة (الفيل) للزم أن تكون سورتان سورة واحدة<sup>(١٣)</sup>.

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٧/٣، إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٢/٥، الحجة: ٤٤٨/٦، إعراب القراءات السبع: ٥٢٤/٢، الدر المصنون: ٥٧١/٦.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٤٢/٢.

(٣) ينظر: المسائل المنتشرة: ١٥٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٥/٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: ٢٩٣/٥.

(٦) ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٢١٠.

(٧) ينظر: الكشاف: ٢٨٧/٤، الدر المصنون: ٥٧١/٦.

(٨) ينظر: التبيان: ١٣٠٥/٢.

(٩) ينظر: مفني الليبب: ٢٧٦.

(١٠) الفيل: ٥.

(١١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٢/٥، الحجة: ٤٤٨/٦، الدر المصنون: ٥٧١/٦.

(١٢) ينظر: الفريد: ٧٣١/٤.

(١٣) ينظر: إعراب القرآن: ٢٩٣/٥، الدر المصنون: ٥٧١/٦.

الثالث: أنه مضمر، والتقدير: فعلنا ذلك - أي إهلاك أصحاب الفيل - لإيلاف قريش، أو أن تقديره: اعجّبوا. وهو قول يعزى إلى الفراء<sup>(١)</sup>، وبه قال ابن خالويه<sup>(٢)</sup>.

وبعها لاختلاف النحوين السابق في متعلق الجار وال مجرور في الآية السابقة (إيلاف قريش) اختلفوا في نوع لام الجر على أقوال:  
 الأول: أنها لام التعليل، وهذا هو الظاهر من كلام أصحاب القول الأول في متعلق الجار والمجرور؛ إذ جعلوا قوله سبحانه (فليعبدوا)  
 متعلقاً لـ(إيلاف قريش)، وفي تقديرهم ما يدل على أنهم يريدون أن {إيلاف قريش} من أهم الأسباب والنعم التي تدعوا إلى عبادة الله عز وجل.

الثاني: أنها لام التعجب، وهو قول قاله الفراء<sup>(٣)</sup>، وأجازه ابن خالويه<sup>(٤)</sup>.

الثالث: أنها لام زائدة. وهو قول ابن خالويه<sup>(٥)</sup>.

الرابع: أنها لام العاقبة والصيرونة. وهو قول المدايني<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: إعراب القرآن: ٢٩٣/٥، وقد ذكره الفراء في معانيه، غير أنه عزاه إلى بعضهم: ٢٩٣/٢.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٥٣٤/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٥/٥.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٥٣٤/٢، إعراب ثلاثين سورة: ٢١٠.

(٥) ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٢١٠.

(٦) ينظر: الفريد: ٧٣١/٤.

والقول الراجح هو قول الخليل ومن وافقه؛ للأمرتين الآتىين:  
 أحدهما: أنه هو القول الذي لا يحتاج إلى تقدير، كما أنه فيه قوة  
 ووجاهة في المعنى، خلافاً للأقوال الأخرى، فقول يجعل المتعلق في  
 سورة أخرى، وفي هذا بعد وتكلف غير خفيين، وقول يجعله مقدراً،  
 ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير مقدم على ما يحتاج إلى تقدير، إذا لم  
 يكن هناك ما يمنعه من حيث المعنى أو الصناعة.

الثاني: أنه كثيراً ما يستعمل اللام للتعليل، فإذا كان المعنى يؤيد  
 ذلك كما هو شأن اللام في هذه الآية فالأولى ألا يترك إلى غيره.

**المسألة الحادية والعشرون: إعراب (حملة الحطب) في قوله تعالى:**

﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: "وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾ لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب، شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره"<sup>(٢)</sup>.  
 قال تعالى: ﴿سَيَقْرَأُنَّا رَأَيْذَاتَ هَبِ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾ قرأ  
 الجمهور برفع (حملة الحطب)، وقرأ عاصم من السبعه بنصبها<sup>(٤)</sup>،  
 وقد كان للمعريين مذاهب ثلاثة في إعراب هذه الآية على قراءة  
 النصب، وفيما يأتي إيراد لها:

(١) المسد: ٢ - ٤.

(٢) الكتاب: ٧٠ / ٢.

(٣) ينظر: الإقناع: ٨١٥ / ٢، الدر المصنون: ٥٨٦ / ٦.

الأول: أن (حملة الحطب) منصوب على الذم والشتم، وهو قول عيسى بن عمر<sup>(١)</sup> وتلميذه الخليل<sup>(٢)</sup>، وعليه جمهور النحويين، منهم الزجاج<sup>(٣)</sup> والفارسي<sup>(٤)</sup> وابن خالويه<sup>(٥)</sup> والرماني<sup>(٦)</sup> والزمخشري<sup>(٧)</sup> وغيرهم<sup>(٨)</sup>.

الثاني: أنه يجوز أن تتصب (حملة الحطب) على الذم والشتم، كما يجوز أن تكون منصوبة على الحال. وهو إعراب الأخفش والنحاس<sup>(٩)</sup>، والظاهر من كلام الفراء<sup>(١٠)</sup>.

الثالث: أن (حملة الحطب) منصوبة على الحال. وهو قول العكברי<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: مجاز القرآن: ٢١٥/٢.

(٢) الكتاب: ٧٠/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٥٦/٦ (مطبوع).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥٢٥/٥.

(٤) ينظر: التعليقة: ٤٥٢/٦ ، الحجة: ٤٥٢/٦.

(٥) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٥٤٢/٢.

(٦) شرح كتاب سيبويه للرماني: ١٧٠/١.

(٧) ينظر: الكشاف: ٢٩٧/٤.

(٨) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٥٤٢/٢ ، حجة القراءات: ٧٧٦ ، الكشف عن وجود القراءات: ٣٩٠/٢ ، كشف المشكلات: ١٤٨٩/٢ ، أمالي ابن الشجاعي: ١٠١/٢ ، البيان: ٥٤٤/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش: ١٩/٢ ، الفريد: ٧٤٦/٤ ، مغني اللبيب: ٨٢٨.

(٩) ينظر: معاني القرآن: ٥٤٨/٢.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن: ٣٠٦/٥.

(١١) ينظر: معاني القرآن: ٢٩٨/٣.

(١٢) ينظر: التبيان: ١٢٠٨/٢.

والقول الراجح من هذه الأقوال هو قول الخليل والجمهور القائل بأن (حملة الحطب) منصوبة على الذم والشتم؛ لقوته معنى وصناعة، خلافاً لقول من أعرىه حالاً، وهو القول الثالث، ومن أجاز ذلك الإعراب، وهو القول الثاني، فإعرابه حالاً وإن كان سائفاً من جهة الصناعة إلا أن معنى الآية لا يعوضه؛ إذ كيف يكون ذلك المعنى؟ أيقال: وامرأته حال كونها حملة الحطب في جيدها حبل من مسد؟ على أن جملة (في جيدها حبل) في محل رفع خبر لـ(امرأته)؟

### ملخص البحث:

يمكن تلخيص البحث في الفقر الآتية:

الأولى: أن لهذا الموضوع أهمية تتبع من مكانة الخليل بين النحويين، وال الحاجة لمعرفة أعاريبه التي نقلها عنه سيبويه الذي يعد أهم مصدر لتلك الأعاريب.

الثانية: مهدت للبحث بترجمة مختصرة للخليل بن أحمد رحمه الله.

الثالثة: أن هذا البحث قد تضمن إحدى وعشرين مسألة، وهي مجموع ما نقله سيبويه عن شيخه من أعاريب للقرآن الكريم بقراءاته.

الرابعة: أن تلك الأعاريب التي قال بها الخليل في (الكتاب) قد تركت أثراً كبيراً في كثير من النحويين، إذ تابعوه في معظم المسائل التي درستها في هذا البحث.

### خاتمة البحث:

هناك نتائج مهمة توصلت إليها في أشاء هذا البحث وبعد الانتهاء منه، هي:

١- أن سيبويه - رحمه الله - قد نقل في كتابه عن الخليل بعض الأعaries للقرآن الكريم، وأحسب أن تلك الأعaries أصبح ما يمكن نسبة إلى الخليل، ولهذا كان موضع البحث مقتضاً على ما عزاه سيبويه إلى الخليل، دون الأعaries التي عزيت إليه في مواطن آخر.

٢- أن تلك الأعaries التي نقلها سيبويه عن الخليل تتسم بالقوة والوجاهة، وإحال أن هذا هو ما حدا بجمهور النحويين إلى موافقتها فيها، ولعل هذه السمة هي السمة الفالبة على ما أعرىه رحمه الله، وفي ذلك تفسير لما وصف به الخليل من الذكاء المفرط، وما تخلّى به من العلم الغزير، فجل أعاريه كما قلت - محل إجلال وإكبار من النحويين فلم يستطع أكثرهم العدول عنها، بل أزمته بما تضمنته من حجج وبراهين أن يتقبلها ويدوّد عن حياضها.

وأستثنى من تلك الأعaries إعراباً واحداً يمكن وصفه بأنه إعراب مرجوح على ما فسره وفهمه السيرافي والرماني وأبو حيان، وهو ذهابه إلى أن (أكـن) في قوله سبحانه: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَـمْ بَنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِـكُمْ أَحَدُكُـمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَـرَبَتْ لَوْلَا لَمَرَّتِـي إِنَّ أَجَلَ قَرِبٍ﴾

**فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ**<sup>(١)</sup> مجزوم على التوهم، وهذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور من أنه محمول على محل (فأصدق)؛ لأن محله جزم لأنه جاء جواباً للطلب، أما الفارسي ففسر التوهم بما يتوافق مع قول الجمهور؛ إذ فسر التوهم بالحمل على المحل.

- ٣- أنه يمكن تقسيم أعاريب الخليل - رحمه الله - قسمين:  
 الأول: الأعاريب التي وافقه فيها جميع النحوين أو جمهورهم، ومعظم أعاريبه تدخل تحت هذا القسم<sup>(٢)</sup>.  
 الثاني: الأعاريب التي تابعه فيها بعض النحوين<sup>(٣)</sup>.

- ٤- لحظت من خلال هذا البحث أنه لم يكن عند الخليل تعدد في الأوجه الإعرابية للموضع الواحد، فهو يذكر إعراباً واحداً لكل آية، وهذا بالتأكيد فيه دلالة على بعده عن التكلف والتمحيل في البحث عن الأوجه في الإعراب.

- ٥- أن الخليل - رحمه الله - قد ترك أثراً واضحاً فيمن جاء بعده من خلال أعاريبه، إذا يلحظ أن معظم تلك الأعاريب قد

(١) المنافقون: ١٠.

(٢) ينظر المسائل: الثانية، والثالثة، والخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والعشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة، والرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والسابعة عشرة، والحادية والعشرين.

(٣) ينظر المسائل: الأولى، والرابعة، والحادية عشرة، والثامنة عشرة، والتاسعة عشرة.

وافقه فيها كثير من النحويين كما أشرت سابقاً، وأخص بالذكر هنا تلميذه وصفيه سيبويه.

٦- ظهر لي من خلال هذه المسائل تأثر الخليل بشيخه عيسى بن عمر في مسألة واحدة؛ إذا أخذ برأيه في إعراب (حملة الحطب) في قوله تعالى: ﴿سَيَقْلُلُ نَارًا دَاتَ لَهُنَّ② وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَكَبِ﴾<sup>(١)</sup> فأعرىها منصوبة على الذم والشتم<sup>(٢)</sup>.

٧- تبين لي أن للخليل - رحمه الله - عنابة بالقراءات القرآنية، ولهذا تجده يبحث جاهداً عن توجيهه المناسب تلك القراءة، من غير قدح فيها أو غض من قدر قارئها، مع كون بعض تلك القراءات غير متواتر<sup>(٣)</sup>، وقد وجه عدداً من القراءات القرآنية من خلال المسائل السابقة<sup>(٤)</sup>

وان من يتأمل (الكتاب) ليجد ذلك التلميذ النجيب سيبويه قد سار على نهج شيخه في موقفه من القراءات إكباراً لشأنها، وإجلالاً وتقديراً لقرائتها.

٨- ظهر لي من خلال دراستي لهذه الأعارات أن الخليل - رحمه الله - يقول بأقوى الحجج وأكثر الوجوه استقامة، مع

(١) المسد: ٢ - ٤.

(٢) ينظر: المسألة الحادية والعشرون.

(٣) ينظر: المسألة السادسة عشرة.

(٤) ينظر إلى المسائل: الثامنة، والثالثة عشرة، والسادسة عشرة، والسابعة عشرة، والتاسعة عشرة، والحادية والعشرين.

كونه يجذب إلى الأعارة السهلة الواضحة التي ليس فيها تكليف، شريطة أن تكون قوية من حيث المعنى، فقلما تجده - رحمة الله - يلجأ إلى التأويل دونها حاجة ملحة تدعوه إلى ذلك.

-٩- كان لدى أمل أن يكون صاحب معجم (العين) قد تطرق إلى بعض الأعارة التي نقلها سيبويه عن الخليل؛ ليكون ذلك مرجحاً ل نسبة ذلك الكتاب إلى الخليل أو مضعفاً لتلك النسبة، إلا أن ذلك لم يكن، إذ لم يتطرق صاحب العين إلا إلى مسألة واحدة من المسائل التي تضمنتها تلك الآيات، وقد وافق ما في (العين) ما عزاه سيبويه إلى الخليل في تلك المسألة، وهي مسألة أصل (ويكأن)؛ إذ ذهب الخليل إلى أن (ويكأن) مركبة من (وي)، و(كأن)، وهو نفسه القول الذي قال به صاحب معجم العين<sup>(١)</sup>، ولعل هذا الدليل يمكن أن يضاف إلى الأدلة التي استدل بها من ذهب إلى أن ذلك الكتاب من صنع الخليل بن أحمد رحمة الله.

-١٠- لقد تجلت أخلاق العالم الرياني في شخص الخليل بن أحمد رحمة الله، فكثيراً ما كان تلميذه سيبويه يذكر واقعاً حياً لما كان يدور بينه وبين شيخه من حوار ومناقشة، وإنك لتلمس من هذا أن ذلك الشيخ الجليل يتدارس مع تلميذه

(١) ينظر: المسألة العاشرة.

الفطن تلك المسائل من غير تكبر أو سأم، بل إنه يسعى  
 جاهدا لإيصال تلك الفكرة إليه بأسلوب لطيف ميسور.  
 كما ظهر أن ذلك العالم قد تميز بعفة اللسان، إذ لم ينقل عنه  
 سيبويه أنه أغلط في القول مع أحد من مخالفيه، كما فعل غيره من  
 الأعلام، فها هو ذا سيبويه نفسه ينقل عن شيخه يونس عن أبي عمرو  
 ابن العلاء أنه قال عن أحد القراء - وهو ابن مروان الذي قرأ: {هؤلاء  
 بناتي هنَّ أطهَرُ لَكُمْ} <sup>(١)</sup> بنصب (أطهَر) - : احتوى ابن مروان في ذهنه  
 في اللحن <sup>(٢)</sup>.

(١) هود: ٧٨.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٩٦/٢.

**ثبت المصادر:**

- آيات التزيل فيما رواه سيبويه عن الخليل، للدكتور: هادي حسن حمودي، حقوق الطبع محفوظة لوزارة التراث والثقافة، عمان، ١٤١٨هـ - ٢٠٠٧م.
- أخبار التحويين البصريين، لأبي سعيد السيراني، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت.
- إعراب القراءات السبع وعلالها، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء المكברי، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الإيقاع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ٣ - ١٤٠٣هـ.
- أمالى ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد المطاخي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- إنباء الرواة على أنبياء النحاة، للقططي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأحمد بن ولاد، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأننصاري، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، لبنان، ١٤١٢ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- بغية الوعاء في طبقات اللغويين والتحاة، للسيوطني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- البلفة في ترجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، مركز المخطوطات والتراجم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- بوأكير التفسير عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، للدكتور: هادي عطيه مطر الهلالي، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكيري، تحقيق علي محمد البحاوي، عيسى البابي الحلبي.
- التصریح على التوضیح، للشيخ خالد الأزہري، دار الفكر.
- التعلیقة على كتاب سبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- تفسیر القرآن العظیم، لابن كثير، دار الحديث، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٢ م.

- تفسير النسفي، تحقيق: مروان الشعار، دار الفوائض، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- تقييح الألباب في شرح غواصات الكتاب، لابن خروف، تحقيق: خليفة محمد بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتب المصرية، ١٩٦٧م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- . حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- . الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، الجزء الثالث والرابع والخامس والسادس، تحقيق: بدر الدين فهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- **الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.**
- **الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، حرقه مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.**
- **السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، جمع، الطبعة الثالثة.**
- **سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.**
- **سيرة أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨١ - ١٩٨٨م.**
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.**
- **شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسبي، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراجم.**
- **شرح التسهيل للمرادي، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.**
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.**
- **شرح عيون كتاب سببيوه، لهaron القرطبي، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.**
- **شرح كتاب سببيوه، للرماني، تحقيق د. إبراهيم بن موسى آل موسى، رسالة دكتوراه، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.**
- **شرح كتاب سببيوه، للرماني، تحقيق د. سيف بن عبد الرحمن العريفي، رسالة دكتوراه، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.**

- . شرح كتاب سيبويه، للرماني، مصورة مكتبة داماد إبراهيم بتركيا، برقم: ١٠٧٤، ١٠٧٥.
- . شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيراني، مصورة دار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٧.
- . شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيراني (٦٧)، تحقيق جماعة من المحققين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ج. م.ع، تاريخ الطبعات مختلف.
- . شرح المفصل، لابن عييش، مكتبة المتبي، القاهرة.
- . شرح ابن الناظم على أ腓ياء ابن مالك، لبدر الدين ابن الناظم، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م - ١٤٢٠ هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن عيسى الساسيلي، تحقيق: د. عبدالله البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م - ١٤٠٦ هـ.
- . الصاحبي، لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- . طبقات النحوين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ج.م.ع، الطبعة الثانية.
- . فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، المنصورة، ج.م.ع، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧.
- . العين للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.
- . الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب المدايني، تحقيق: د. محمد حسن النمر وفؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

- الفهرست، لأبي الفرج النديم، تحقيق: د. يوسف الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- كتاب سببيوه، لعمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- الكشاف عن حقائق التزيل وعيون الأقاويل للزمخشري، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- كشف المشكلات وإيضاح المضلالات، للباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المشي، تحقيق: محمد فؤاد سرزيكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المحتسب في تبيان وجوه شواد القراءات، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحلي لأبي بكر بن شعير، تحقيق: د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- مراتب النحوين، لأبي الطيب اللغوبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية.
- المسائل البصرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

- . المسائل المنورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدرى، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- . المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل برگات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- مشكل إعراب القرآن، ل McKي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨ هـ. ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ. ١٩٨١ م.
- . معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ. ١٩٩٤ م.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الفرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م.
- مفتني الليبي عن كتب الأعaries، لابن هشام الأنباري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥ م.
- . المقتنب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥ م.
- . النشر في القراءات العشر لابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

. وفيات الأنبياء وأنباء أبناء الزمان، لابن خلkan، تحقيق: د. إحسان عباس،  
دار صادر، بيروت.